

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٦٩٠٦

الأربعاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مسعود خان/السيد ترار (باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد جدانوف
	أذربيجان السيدة جعفر وفا
	الأرجنتين السيد أويارثابال
	أستراليا السيد وايت
	توغو السيد مبيو
	جمهورية كوريا السيد شين دونغ - إيك
	رواندا السيد كينامورا
	الصين السيد هونغ مينغ
	غواتيمالا السيدة بولانوس بيريث
	فرنسا السيدة لوجندر
	لكسمبرغ السيد مايس
	المغرب السيد الروجا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد وودفيلد
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد سيتزر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل نيجيريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأرجو من جميع المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر): أود، في البداية، أن أرحب بمشاركة وزير خارجية دولة فلسطين، بعد حصولها على مركز الدولة المراقبة في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. كما أشكر السيد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص، على عرضه القيم للتطورات التي تمت في الأشهر الثلاثة الماضية. (تكلم بالإنكليزية)

حدثت تطورات هامة منذ الجلسة المفتوحة السابقة (انظر S/PV.6847) التي خصصت لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، قبل ثلاثة أشهر.

أولا، أعيد انتخاب الرئيس أوباما في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. وجدد انتخابه الأمل في انحراط الإدارة الأمريكية بشكل جديد وفعال في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبعد مرور أسبوع على الانتخابات الأمريكية، حصل تصعيد محدود في غزة. وحاولت مصر الوساطة بمجرد أن بدأ التصعيد. ولكن قبل أن تتم تلك الجهود، جرى تفويضها جراء

العدوان الإسرائيلي الواسع النطاق على غزة خلال نفس الأسبوع. ودفعنا ذلك إلى طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لمعالجة الحالة المتدهورة. عقد مجلس الأمن جلسة سرية (انظر S/PV.6863) في اليوم ذاته، ولكنه لم يتمكن من اتخاذ أي إجراء. ومع ذلك، واصلنا بذل جهود للوساطة بين إسرائيل وحماس، من أجل وضع حد للعنف. ونحننا في التوصل إلى اتفاق لتهدئة الحالة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. شمل عددا من الترتيبات الهادفة إلى استمرار وقف التصعيد. وشمل أيضا التخفيف التدريجي للحصار غير الشرعي على قطاع غزة ووقف الأعمال العدائية من كلا الجانبين.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على منح الفلسطينيين مركز الدولة المراقبة لدى الجمعية العامة (القرار ١٩/٦٧). وصوت مؤيدا للقرار، ما مجموعه ١٣٨ بلدا وصوتت تسعة بلدان معارضة، وامتنع ٤٢ بلدا عن التصويت. وأوضحت جميع البيانات التي أدلت بها الدول أثناء تلك الجلسة التاريخية للجمعية العامة (انظر A/67/PV.44)، سواء المؤيدة أو المعارضة أو التي امتنعت، بأنها اتخذت مواقفها، بغية تعزيز عملية السلام في المنطقة.

وقبل اتخاذ الجمعية العامة لتلك الخطوة التاريخية، وعدت إسرائيل بالرد. ووفت بوعدها. خلال الفترة التي أعقبت اعتماد القرار، شرعت الحكومة الإسرائيلية في استيطان محموم في الأراضي المحتلة، خصوصا القدس. وأصدر أربعة عشر عضوا من أعضاء المجلس بيانات منفصلة تندد بهذه السياسة الهادفة إلى فرض الأمر الواقع على الأرض. كما صادرت إسرائيل أيضا عائدات الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية، معرضة إياها لخطر الانهيار المالي.

و اجتمع وزراء الخارجية العرب ثلاث مرات من أجل معالجة الحالة في فلسطين، منذ اجتماعنا الأخير في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، وذلك في

خيارا. ويتعين اتخاذ خطوات إضافية بغية ضمان الاستقرار في المنطقة، وإنقاذ عملية السلام.

ينبغي لرعاية عملية السلام أولا، بما في ذلك الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة وجميع الأطراف، الالتزام مجددا ببذل جهود جادة لاستئناف مفاوضات السلام على أساس المرجعيات المتفق عليها سابقا، بغية التوصل إلى حل نهائي من شأنه أن يشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة لها.

ثانيا، يتعين تجميد جميع خطط الاستيطان الحالية في الأراضي المحتلة. ولا ينبغي الموافقة على خطط جديدة. وينبغي للمجلس النظر في اتخاذ إجراء في ذلك الصدد.

ثالثا، ينبغي تشجيع جهود المصالحة بشكل واضح ولا لبس فيه.

رابعا، يتعين أن تتحسن الحالة الميدانية في فلسطين. وينطبق ذلك على غزة والضفة الغربية على حد سواء. ويتعين رفع الحصار المفروض على غزة. كما يجب أن ينتهي الحصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية. ويجب أن يتوقف العنف اليومي والاعتداء على الفلسطينيين.

إننا نتطلع إلى اتخاذ جميع تلك الخطوات أو بعضها منها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وفي تلك الأثناء، ستظل مصر ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم لجميع شعوب ودول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): مع التقيد بالبروتوكول، أود أن أركز بياني اليوم فقط على المسألة الهامة المتعلقة ببناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دون إغفال الأهمية القصوى التي نوليها

شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. واتخذوا عددا من القرارات لإدانة الاستيطان المحموم في الأراضي المحتلة، ودعم السلطة الفلسطينية وجهود المصالحة في فلسطين. والتزموا ببذل كل الجهود الرامية إلى إعطاء فرصة أخيرة لعملية السلام.

استأنفت مصر جهودها الخاصة بالمصالحة في فلسطين. واستقبل الرئيس المصري خلال هذا الشهر رئيس دولة فلسطين. واستقبلنا أيضا قادة حماس. وتتخذ حاليا خطوات من أجل تحقيق المصالحة.

وأخيرا، جرت الانتخابات الإسرائيلية بالأمس. ولم تصدر النتائج الرسمية بعد، ولكن تبين النتائج الأولية أن الحزب الحاكم الحالي متقدم في استقصاء الناخبين بعد الاقتراع. وخلال الحملة الانتخابية، تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بمواصلة أنشطة الاستيطان وتوسيعها. وأكد من جديد في مناسبات عديدة بأن لإسرائيل الحق في البناء في القدس الشرقية.

في خضم تلك التطورات الهامة، يمكننا أن نجد مؤشرين إيجابيين. أولا، لا يزال الاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة ساريا. وقد اتخذت إجراءات من الجانبين لوقف تصعيد الحالة. وقامت إسرائيل بترتيبات لتخفيف الحصار، بما في ذلك توسيع منطقة الصيد للفلسطينيين لتصل إلى ستة أميال، وحدث من دخول الشاحنات إلى غزة.

ثانيا، يجري استئناف عملية المصالحة الفلسطينية شيئا فشيئا. ونعزم عقد عدد من الاجتماعات في الأجل القريب للطرفين من أجل حل خلافاتهما.

وقبل انعقاد جلستنا المقبلة، بعد ثلاثة أشهر من الآن، يتعين على جميع الأطراف والمجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص، القيام بمشاركة ملموسة من أجل احتواء التدايعات الخطيرة المحتملة لعملية السلام. فالجمود ليس

لذلك يجب علينا الآن أن نقوم بكل ما في وسعنا لوضع حد للتطورات التي تؤثر سلباً على احتمالات إعادة إطلاق مفاوضات الوضع النهائي. ولكن بوسعنا بصعوبة بذل جهد دولي يتسم بالمصادقية معاً، مع التعديلات المطلوبة، إذا ما كنا نسمع كل أسبوع أخباراً عن أنشطة استيطانية مقررّة أو جديدة، خصوصاً في القدس الشرقية المحتلة، أو المنطقة E-1، مما يحرم الفلسطينيين من تواصل أراضيهم ويقضي على حظوظ السلام بالمرّة.

وما يزعجنا، خصوصاً، أن القانون الخاص بهذه المسألة لم يتغير وأنه في غاية الوضوح، مهما كانت القرارات التي قد تؤثر المحكمة العليا في إسرائيل اتخاذها.

والقانون المنطبق فيما يتعلق بممارسة إسرائيل للسيطرة العسكرية على دولة فلسطين المحتلة، مرة أخرى، ليس القانون الإسرائيلي ولا أي قانون محلي ترى إسرائيل من المناسب فرضه، ولكنه القانون الإنساني الدولي الذي ينطبق على جميع الأطراف المتعاقدة السامية إلى جانب الالتزامات القائمة ذات الحجية المطلقة تجاه الكافة. واللوائح الإدارية والعسكرية لإسرائيل، فيما يتعلق بالضفة الغربية، لا يمكن أن تكون قانونية إلا إذا كانت تتماشى كلياً مع اتفاقية جنيف الرابعة وأن تكون سيطرتها خاضعة على نحو صارم لالتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال.

وموقف محكمة العدل الدولية بشأن النقطة الأخيرة هذه واضح كل الوضوح. إذ أنها ارتأت في الفقرة ٧٨ من فتاها لعام ٢٠٠٤ أن:

”الأراضي الواقعة بين الخط الأخضر [...] والحدود الشرقية السابقة لفلسطين زمن الانتداب خلال الصراع المسلح بين إسرائيل والأردن، وبموجب القانون الدولي العرفي، كانت هذه الأراضي بناءً على ذلك أراض محتلة وكان لإسرائيل فيها وضع السلطة القائمة

لباقى الأمور الملحة في المنطقة، التي سأعود إليها في مداخلتي القادمة أمام المجلس في إطار هذا البند.

ستبدأ الأمم المتحدة في غضون يومين، الاحتفال بالذكرى السنوية لتحرير أوشفيتز، وقيامها بذلك، فهي تذكر بإحدى أحلك الفترات في تاريخ الوجود الإنساني، عندما قضى النازيون بمساعدة المتعاونين معهم في أوروبا المحتلة، على معظم السكان اليهود في شرق ووسط أوروبا، جنبا إلى جنب مع عدد كبير من اليهود الذين استقدموا من أوروبا الغربية، وخاصة من فرنسا وهولندا وبلجيكا.

إن الإبادة الواسعة النطاق لشعب، ظلت حتى ذلك الحين غير معروفة لعالم اعتاد من زمن طويل على حملات الاضطهاد وعمليات القتل الجماعي، ويخطر في بالنا في هذا الصدد معاناة الشعوب الأصلية على سبيل المثال. وكان الدرس الأساسي المستخلص من كل تلك التجارب واضحاً: فبمجرد أن نصنف ونخضع الآخرين ونضعهم ضمن فئات لا تتساوى معنا، إلى جانب سلسلة قيمية ليست مستمدة من منظور عالمي، بل محددة بشكل ضيق من قبل المجتمعات المحلية بمفردها، يمكننا الانزلاق بسهولة إلى إهانة الآخر، وتشويهه ولومه على أية حوادث سلبية تحدث، وإطلاق العنان لأنفسنا في نهاية المطاف لتبني حلول كان الاعتقاد سائداً من قبل بأنها مستحيلة، والتي يزداد احتمال تبنيها عند وقوع كل بلاء.

وصلت عملية السلام بين العرب وإسرائيل إلى مرحلة حرجية، وسيعرف المجلس خلال العام القادم لدى الأجيال القادمة إما بأنه المجلس الذي أشرف على نهاية أحد أطول التراعات المدرجة على جدول أعماله، مع ميلاد عملية تسوية شاملة تقوم على حل ادولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، أو أنه المجلس الذي أشرف على نهاية مخزية تتمثل في دفن عملية السلام وحلول الخراب على أولئك الذين يعيشون في المنطقة.

أو أنهم يدر كونها ولكن لا يعيرونها اهتماماً يذكر، جدير بنا أن نكرر مرة أخرى أنه فيما يتعلق بنظام روما الأساسي، وريثما تطبق المحكمة ولايتها القضائية على فلسطين، الأمر الذي قد يغدو ممكناً الآن، يمكننا تجاوز مجرد مسؤولية الدولة والانتقال إلى مجال المسؤولية الجنائية الفردية.

إن أعمال حركة المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن تتوقف الآن، لأسباب بديهية، والمعاناة العميقة للشعب الفلسطيني يجب أن تنتهي. ويجب أن تسترشد الدول في إجراءاتها بالقانون الدولي العرفي، الذي يتعين على هذا المجلس ذاته أن يحترمه وألا يقوضه.

وفضلاً عن ذلك، فإن معارضتنا العميقة لسياسة بناء المستوطنات وإدانتنا المتكررة لها، والتي نجدها اليوم، لا تقوم على أساس شكل أو آخر من أشكال التعصب ضد الشعب اليهودي. فما تبني عليه هو انتهاك مستمر منذ ثلاثة عقود للقانون الإنساني الدولي، على نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية في فتواها لعام ٢٠٠٤ وتفهمه على هذا النحو الأغلبية الساحقة من الدول القائمة في عالمنا اليوم.

أخيراً، يحدونا الأمل في أن يستوعب المجتمع الدولي الأهمية الملحة لهذه المرحلة الدقيقة لتهيئة الظروف الضرورية لاستئناف محادثات الوضع النهائي، التي سيتم في إطارها التعامل مبكراً مع الشكل النهائي للحدود دون شك. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، حين كان يجري التفاوض بشأن مشروع ما أصبح يعرف بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، توصل المتحاورون الرئيسيون إلى تفاهم مؤداه أن يكون هناك انسحاب كامل من الأراضي غير الإسرائيلية، مع إجراء مجرد تعديلات طفيفة متبادلة على الحدود.

وفي الختام، فإن أملنا أن نرى احتلال جميع الأراضي العربية وقد انتهى بالكامل، وأن يعيش الفلسطينيون أحراراً في دولتهم الجديدة، ويشعر الإسرائيليون بالأمان، بعد ٦٨ عاماً

بالاحتلال. ولم يكن للأحداث التي حدثت بعد ذلك في هذه الأراضي [...] أي أثر يؤدي إلى تغيير هذه الحالة. وجميع هذه الأراضي (بما فيها القدس الشرقية) ما زالت أراض محتلة وما زالت إسرائيل لها وضع السلطة القائمة بالاحتلال". (انظر A/ES-10/273)

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه لا توجد استثناءات إقليمية لهذا الاستنتاج. إن كل أراضي الضفة الغربية، حسبما وصفتها محكمة العدل الدولية، تعتبر محتلة. والقراءة المتأنيّة للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) تبرز هذه النقطة أيضاً، كما شرحنا أمام محكمة العدل الدولية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقد لاحظ مستشار الملكة الراحل السير آرثر واتس، قنصل الأردن، في بيانه الشفوي، كيف أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧):

"أكد، بالإجماع، مبدأ سحب إسرائيل لقواتها العسكرية من أراض احتلت في الصراع الأخير" - وعني ذلك، ولا يمكن إلا أن يعني الأراضي الواقعة على الجانب غير الإسرائيلي من الخط الأخضر. وبالتالي، فإن الخط الأخضر هو خط البداية الذي يقاس منه مدى احتلال إسرائيل لأراض غير إسرائيلية: وهذا الخط الذي يرجع أصله إلى عام ١٩٤٩ باعتباره خط هدنة، أصبح في عام ١٩٦٧ الخط على الجانب الإسرائيلي الذي يتعين على إسرائيل سحب قواتها إليه، وعلى الجانب غير الإسرائيلي منه أراض «تحتلها» إسرائيل."

وقيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل أجزاء من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها يشكل انتهاكاً خطيراً ومستمراً وواضحاً للقوانين والأعراف المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية، كما تقضي بذلك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وهو ما يوصف أيضاً بالعمل الإجرامي في المادة ٨ (٢) (ب) (ثامناً) من نظام روما الأساسي.

وبالنسبة لمن هم في الجانب الأكثر تطرفاً في اليمين الإسرائيلي الذين يبدو أنهم غير مدركين لهذه النقطة الأخيرة،

وخلال عام ٢٠١٢، أخذت نافذة الأمل في حل الدولتين تضيق، واستمرت معاناة المزيد من السكان في غزة وسوريا ولبنان وجنوب إسرائيل جراء التقاعس عن العمل.

وقد ازداد الأمر تفاقمًا بفعل البناء والتوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتبقى تلك الممارسة غير المشروعة عقبة خطيرة أمام السلام في المنطقة وتحقيق حل الدولتين. وبناء مستوطنات إسرائيلية في ما يعرف بالمنطقة E-1 وغيرها من المنشآت الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبعث على القلق بشكل خاص. ويتعين على إسرائيل أن تعيد النظر في قرارها. وهذا النشاط الذي يقوض آفاق حل الدولتين، غير مشروع بموجب القانون الدولي ويشكل عقبة رئيسية أمام السلام. ويجب ألا يجمد بناء المستوطنات الإسرائيلية بالكامل فحسب، بل لا بد من تفكيك المستوطنات وإنهاء الاحتلال.

ولا بد من إحراز تقدم خلال عام ٢٠١٣ على وجه الاستعجال. والمجتمع الدولي لديه منذ وقت بعيد مخطط لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. والعزيمة السياسية هي العنصر المفقود الأساسي الذي يتعين تطبيقه من خلال عملية ذات مصداقية.

والبرازيل تكرر دعوتها إلى مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤوليته كاملة. فالنهوض بالسلام في الشرق الأوسط يصب في مصلحة كل أعضاء الأمم المتحدة ولا يمكن أن يفوز لأطراف ثالثة. وكما أشارت حكومة بلدي من قبل، فإن عدم فعالية المجموعة الرباعية وصمت مجلس الأمن أمر لا يخدم مصالح السلام في الشرق الأوسط.

ولقد ذكرنا النزاع الأخير في غزة بالتكاليف الإنسانية والسياسية والمادية المترتبة على استمرار النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى ما لا نهاية وشلل عملية السلام.

من المحزنة، وأن يعمل كل من يعيشون في المنطقة معاً في ظل سلام شامل ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية. وتقدير البرازيل مشاركة الوزير رياض المالكي وإسهام الممثل الدائم لإسرائيل.

لما كانت هذه أول مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة منذ اعتماد الجمعية العامة التاريخي للقرار ١٩/٦٧، أود أن أكرر الإعراب عن ارتياح البرازيل الكامل للدعم الكاسح من جانب المجتمع الدولي للطلب الفلسطيني بالحصول على مركز الدولة المراقب في الأمم المتحدة. والبرازيل تهنيء دولة فلسطين، شعباً وحكومة، بهذا التطور الذي نرى أنه سيعزز المسار صوب حل تفاوضي للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية.

وإذ نبدأ عاماً جديداً، فإن آفاق السلام في الشرق الأوسط تبدو أبعد منالاً. وانقضاء الوقت إنما أضاف تعقيدات جديدة إلى الموقف وكثف الحاجة إلى الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حلول مستدامة للتحديات الجديدة والقديمة العهد.

وللأسف، ما زال المجتمع الدولي عاجزاً عن المساعدة بشكل فعال في تقديم الحلول لأهم المشاكل السياسية التي تؤثر على المنطقة. وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس أن يكون مثلاً يحتذى من خلال إبداء تصميم أقوى على التعامل مع هذه المسألة بالنقاش المنتظم والمستدام.

أنه لا يوجد حل عسكري للصراع. والطريق الوحيد للمضي قدماً هو من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية.

وفي هذه المرحلة، تزداد أهمية تقديم الدعم لعمل المبعوث الخاص المشترك، السيد الأخضر الإبراهيمي. تدعو البرازيل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة متفق عليه بصورة متعددة الأطراف، على النحو المنصوص عليه في البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا في جنيف (S/2012/522، المرفق)، الذي لا تزال له أهميته اليوم بوصفه وثيقة تتوافق الآراء. يجب أن تركز الجهود على ضرورة وضع حد لإراقة الدماء فوراً وتعزيز الاستقرار ومساعدة الطرفين على التفاوض بحسن نية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد العلمي (المملكة العربية السعودية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إنها بحق مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للأمن والسلم الإقليميين والعالميين، لا سيما في هذه الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

أود، في البداية، أن أؤكد تأييدنا لما ورد أو سيرد في الكلمات التي سيدلى بها باسم المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وأن أحبي حضور معالي وزير خارجية دولة فلسطين ومشاركته في هذه الجلسة، وأن أشكر السيد روبرت سيري على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي تقدم بها إلى مجلسكم الموقر.

لقد شهدت القضية الفلسطينية تطوراً هاماً منذ المناقشة السابقة التي أجراها هذا المجلس بشأنها (انظر S/PV.6847). فموجب القرار ١٩٦٧/١٩، المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر

والحكومة البرازيلية تحتج بأشد العبارات على قيام القوات الإسرائيلية خلال النزاع الأخير في غزة بتدمير جسر السكة الذي يخدم سكان مناطق المغرقة وقرية وادي غزة والبريج والنصيرات، والذي أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناؤه بتمويل برازيلي مؤخراً. وليس من المقبول أن يدفع السكان المدنيون الثمن.

واستمرار وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه الأطراف أمر إيجابي. ويجب أن تحظى حياة البشر بالحماية أيضاً، سواء في غزة أو في سديروت. والحل المستدام لهذه المسألة يستلزم نبذ الأطراف كافة للعنف والتطرف، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، وإنهاء حصار غزة واستئناف عملية السلام.

فيما يتعلق بسوريا، فقد راعنا المستوى الحالي للعنف ضد المدنيين.

وقد أدنا بقوة الهجوم الذي وقع في جامعة حلب. وتؤكد البرازيل مجدداً الحاجة إلى إجراء تحقيق مستقل لتحديد هوية المسؤولين عن ذلك الفعل وتقديمهم إلى العدالة. ويساورنا القلق أيضاً إزاء حالة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة. لقد ساهمت البرازيل في أنشطة مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان والأردن وتركيا من أجل تقليل معاناتهم.

يهدد العنف في سوريا مستقبل البلد، ورغم ذلك يواصل كل من الحكومة والمعارضة تجاهل حتمية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، ويعتقد خطأ أن بوسعه أن يسود بالوسائل العسكرية. تقع المسؤولية الأساسية عن وقف العنف بالتأكيد على عاتق الحكومة السورية، لكننا ندرك أيضاً مسؤوليات الجماعات المعارضة المسلحة ووجود العناصر المتطرفة بين المتمردين.

يجب أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بوقف العنف واحترام القانون الإنساني الدولي، فضلاً عن المشاركة بنشاط في إيجاد حل سلمي للصراع. يتمثل التوافق الدولي في الآراء في

مصادرتها. والمستوطنات توجه ضربة قاتلة إلى فرص التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية وفق مبادئ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين.

إن المملكة العربية السعودية، بصفتها راعية للمقدسات الإسلامية، تشعر بقلق عميق تجاه الممارسات الإسرائيلية في القدس الشريف. لقد صدر عن مجلس الأمن والجمعية العامة أكثر من عشرة قرارات تتطرق إلى القدس وضرورة عدم المساس بطابعها الروحي والديني. ومع ذلك، فإننا نجد أن أكثر من نصف المستوطنين يتركزون في منطقة القدس وما حولها، مع التركيز مؤخرًا على جنوب القدس في المنطقة الواقعة بين القدس والبيت لحم. لقد أصدرت هذه المنظمة العديد من القرارات بشأن القدس، كان آخرها القرار ٦٧/٢٤، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والمعنون "القدس". وجاء في الفقرة الأولى من منطوق ذلك القرار:

"أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليست لها أي شرعية على الإطلاق".

إن معاول الهدم والتدمير الإسرائيلية ما تزال جارية في المنطقة المحيطة بحرم القدس الشريف، وإسرائيل ما زالت ماضية في الحفريات فوق وتحت الأرض، وخاصة تحت المسجد الأقصى المبارك وحوله بهدف تقويض دعائمه تمهيداً لانهياره في أي لحظة. فقد بلغت مواقع الحفريات حول المسجد الأقصى وتحت نحو ٣٠ موقعا. وما زالت إسرائيل تمنع في هدم منازل المقدسين الفلسطينيين وإلغاء حقوق الإقامة لهم وطرد العديد من الأسر الفلسطينية من منازلها في أحياء القدس الشرقية وتشريدتها، فضلا عما يمارسه المستوطنون الإسرائيليون في المدينة من استفزازات شملت تدنيس المساجد والكنائس. كل

الماضي، منحت الجمعية العامة فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وبعد صدور هذا القرار، عمدت إسرائيل إلى توسيع المستوطنات وزيادة عدد الوحدات السكنية في المستوطنات القائمة. ولقد ذكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية أمام هذا المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.6894)، أن إسرائيل بعد صدور القرار أعلنت أن التخطيط سيمضي قدما لبناء آلاف الوحدات السكنية في المنطقة الواقعة بين القدس ومستوطنة معالية أدوميم. ومضى قائلا إن الحكومة الإسرائيلية قررت تسريع تشييد حوالي ٦٥٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية. هذا كان رد الحكومة الإسرائيلية.

وكضرب من ضروب معاقبة الشعب الفلسطيني، أمسكت إسرائيل عن تحويل عوائد الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية، في انتهاك لبروتوكول باريس الذي يقضي بتحويل تلك الإيرادات. ولتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، بادرت المملكة العربية السعودية إلى دعم موازنة الحكومة الفلسطينية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. لقد أصبح الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، أقدم قضية احتلال قائمة في تاريخ هذه المنظمة. وبالرغم مما نسمعه في هذه الهيئة وفي هيئات أخرى من كلمات تعبر عن اقتناع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعدالة قضية فلسطين وحتمية إنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء محنته، إلا أننا على الصعيد العملي، نجد المجلس يقف مشلولا عاجزا، لأن الطرف المحتل ما زال سادرا في تجاهله وصلفه وازدراؤه للمجتمع الدولي ومتشبثا بسياسته الظالمة الغاشمة.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في الشرق الأوسط (S/2012/701)، أن التوسع الاستيطاني يقوض الأساس الإقليمي لقيام دولة فلسطينية في المستقبل. والمستوطنات تتعارض بصورة لا لبس فيها مع اتفاقية جنيف الرابعة التي لا تجيز لسلطات الاحتلال تغيير معالم الأرض أو

المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة الدولية، وتدعو مجلس الأمن إلى ممارسة واجباته في هذا الشأن.

إن المملكة العربية السعودية وهي تراقب بألم ما يحدث في سوريا، قد سارعت إلى تقديم واجب العون والإغاثة للشعب السوري الشقيق حيث بلغت المساعدات الغوثية والإنسانية عدة مئات ملايين من الدولارات. وستشارك المملكة العربية السعودية بفعالية في المؤتمر الذي دعا إليه معالي الأمين العام، والذي سيعقد نهاية هذا الشهر في دولة الكويت لدعم احتياجات الشعب السوري. وكانت المملكة أيضا من أوائل الدول التي بادرت بالاعتراف بالائتلاف الوطني السوري الذي اعترفت به حتى الآن أكثر من مائة دولة. وبذلك أصبح من الضروري أن يحظى الائتلاف بفرصة تمثيل الشعب السوري في جميع المنظمات والمحافل.

إن موقف المملكة هذا نابع من شعورها الشديد بالألم والحزن نتيجة ما نشاهده يوميا من صور القتل والتنكيل والإبادة التي يرتكبها النظام ضد مواطنيه العزل.

وترى المملكة أن هذا المجلس قد تأخر كثيرا في القيام بعمل إزاء الحالة الإنسانية المأساوية في سوريا. وانطلاقا من واجبها الإنساني والأخلاقي والإقليمي، فإن المملكة تحض هذا المجلس على الاستجابة لمناشدة الشعب السوري والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، وأن يتصرف بطريقة سريعة وحازمة وبموجب الفصل السابع من الميثاق، لوقف أعمال القتل التي يمارسها النظام السوري، والعمل على تحقيق انتقال حقيقي وسلمي للسلطة يستجيب لتطلعات الشعب السوري وطموحاتها في الحرية والكرامة والازدهار، ويحافظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

ذلك يجتم على مجلسكم الموقر ضرورة توجيه رسالة قوية إلى المحتل الإسرائيلي لثنيه عن سياسته الحالية وإلزامه بالامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد حان الوقت لرفع الحصانة الدائمة عن إسرائيل واتخاذ الإجراءات الكفيلة باستقلال دولة فلسطين وإنهاء احتلال أراضيها، وكذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة. إنكم إن لم تفعلوا، فإنكم بذلك تتنازلون عن مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعن هيبتهما.

لقد أخذ الوضع المأساوي في سوريا في الآونة الأخيرة منعطفًا خطيرا مع تزايد أعمال القتل جراء الغارات الجوية التي تشنها الحكومة السورية على أبناء شعبها ومواطنيها حيث أصبحت تتعامل معهم بصفقتهم أعداء، وأمعنت فيهم القتل والتشريد حتى بلغ عدد الضحايا أكثر من ٦٠ ٠٠٠ قتيل وعدد اللاجئين والنازحين بالملايين.

لقد بات جليا للعيان أن النظام السوري قد فقد شرعيته وأنه لم يعد قادرا على الاستمرار في السلطة، وهو يقاتل مستميتا من أجل الحفاظ على كرسي القيادة الذي أصبح معلقا في الهواء، ويسعى إلى تصوير المشكلة وكأنها قضية خلاف بين بلاده وبين جيرانها، في حين أن قضيته هي أن شعبه قد انتفض وعبر عن إرادته الواضحة التي يجب أن تحترم. إن التشبث بالسلطة على جثث الشهداء لا يمكن أن يدوم، وإن التهديد بتدمير دمشق على رؤوس أبنائها إنما يدل على اليأس والإفلاس.

إن الشعب السوري بات يشعر بالمرارة نتيجة تقصير المجتمع الدولي نحوه وتخلي مجلس الأمن عنه، حيث عجز المجلس حتى الآن عن وقف آلة القتل الحكومية، بل زادت طاقة تلك الآلة، وتمادت في ارتكاب جرائمها ضد الإنسانية ومجازرها البشعة. ولذلك فإن بلادي تطالب بإحالة جميع

للعالم أن يغض الطرف عن تلك الأعمال غير الشرعية من قبل إسرائيل. ويجب أن تثبت الدول الكبرى للعالم أن القرارات المتعلقة بسياساتها الخارجية، والإجراءات المتعلقة بالقضية الفلسطينية تتخذ في عواصمها فعلا وليس في تل أبيب.

ويجب أن تدرك إسرائيل أن مستقبلها وأمنها يكمنان في مبادئ إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين، وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. ويجب أن توقف إسرائيل أيضا جميع أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية وهدم الهياكل الفلسطينية بما تشكله تلك الأعمال من انتهاك للقانون الدولي. ويجب أن ترغم إسرائيل على احترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني واستعادتها. ويجب على إسرائيل أن تستجيب للنداءات الدولية فيما يتعلق برفع الحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة فورا. وعندئذ فقط يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن حل المأزق الذي يشهده الشرق الأوسط ليس مستحيلا، غير أننا بحاجة إلى حلول عملية تقوم على المبادئ والقواعد الدولية. ويقتضي ذلك أن تظهر جميع القوى المؤثرة قيادة سياسية قوية عند النظر في كيفية تعزيز احتياجات شعوب المنطقة وأمنها على نحو متبادل. ومن نافلة القول أنه يجب أن يضطلع مجلس الأمن بدوره المنشود عبر الوفاء بولايته المتمثلة في فرض قراراته الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام لقضية فلسطين كي يتمكن من استعادة مصداقيته. ويجب علينا أن نتعهد جميعا ببذل جهود كهذه من أجل تخليص العالم من انعدام الأمن والصراع وإحلال السلام المستدام والأمن محلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق): بداية، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة للمجلس خلال الشهر الماضي.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أتقدم بخالص التهنية لكم، السيد الرئيس، ولبلدكم باكستان، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وعلى المنوال ذاته، أود أن أشكر السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية.

يود وفد بلدي تأييد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز، وممثل جيبوتي باسم منظمة التعاون الإسلامي.

لقد شهدنا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، إرادة المجتمع الدولي حين منحت الجمعية العامة فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو (القرار ١٩٦٧/١٩). ولئن سعدنا لذلك التطور، فإننا ندين التصرفات العنصرية وغير المتحضرة لإسرائيل فيما يتعلق بذلك الحدث منذ ذلك الحين. فقد واصلت إسرائيل سياستها التوسعية عبر الموافقة على إنشاء مستوطنات جديدة غير شرعية في الضفة الغربية وفي المنطقة E-1 القريبة من القدس الشرقية. وفي ٨ كانون الأول/يناير ادعى رئيس الوزراء نتنياهو أن بناء إسرائيل وتوسيعها لتلك المستوطنات غير الشرعية لا يشكلان أي تهديد لعملية السلام. وذلك هراء ومناف للعقل. فذلك التصرف يشكل دليلا واضحا على أن إسرائيل تنظر إلى القانون الدولي والرأي العام العالمي بازدراء. بل لقد بات أكثر وضوحا أن إسرائيل ليست راغبة في السلام. ويرى وفد بلدي أن زيادة توسيع المستوطنات غير الشرعية ستؤدي إلى فشل حل الدولتين.

ولا تزال إسرائيل تواصل تغيير الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بطريقة غير شرعية. وتبدو إسرائيل عازمة على سحق إرادة الفلسطينيين الرامية إلى حكم أنفسهم. واستيلاء إسرائيل على عائدات الضرائب الفلسطينية ليس غير قانوني ومدعاة للعار فحسب، بل هو عمل آخر من الأعمال الوحشية الرامية إلى إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية ومعاقبتها. ولا يمكن

يتحقق من إنجاز دبلوماسي وسياسي وقانوني، في إطار العمل متعدد الأطراف، وهو ترفيع مركز فلسطين في الأمم المتحدة إلى صفة الدولة المراقب. ويتمثل التصعيد الاستيطاني الأبرز مؤخراً في الإعلان عن إقرار حكومة إسرائيل بناء ٣ آلاف وحدة جديدة على الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية وذلك لاستكمال المجمع الاستيطاني المسمي E-1، الذي يهدف إلى عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وإعاقة التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. وتشكل هذه الخطوة صفقة إضافية من قبل إسرائيل للمجتمع الدولي، الذي يجمع على عدم قانونية وشرعية الاستيطان، وأنه يشكل العقبة الأكبر أمام تحقيق حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧.

ولم تكف بذلك، فقد قامت قواتها بالاعتداء بطريقة وحشية على ناشطين فلسطينيين حاولوا الاحتجاج على المخططات الاستيطانية وحماية أراضيهم بطريقة سلمية من خلال شروعاتهم في التأسيس لإقامة قرى فلسطينية أطلقوا عليها من الأسماء باب الشمس وباب الكرامة.

تدين المجموعة العربية بأشد العبارات استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الإنسان والأرض في فلسطين. فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال العام الماضي بقتل ٢٢٦ فلسطينياً من بينهم ستون طفلاً وامرأة، وجرح ٣٠٠ ٢ شخص، كما دمرت ١٠٠ ٢ منزل ومنشأة، واقتلعت ٧٠٠ ٧ شجرة مثمرة، وأقرت بناء ٢٦ ألف وحدة استيطانية جديدة.

إن على إسرائيل أن تدرك أن لهذه الجرائم المتواصلة عواقب وخيمة وأن مرتكبيها لن يفلتوا من المحاسبة القانونية. وهذا ولا يزال آلاف الفلسطينيين يعانون من سياسة الاعتقال الإسرائيلية التي تظال جميع شرائح المجتمع الفلسطيني من نساء وشيوخ وأطفال، وذلك بشكل تعسفي ينتهك أبسط حقوق الإنسان، ناهيك عن ظروف الاعتقال القاسية التي تتسبب في تدهور الحالة الصحية للعديد من الأسرى والمعتقلين. وفي

كما أشكر المغرب على رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي، وأحيي وزير خارجية فلسطين على حضوره ومشاركته في هذه الجلسة. وأتقدم بالشكر للسيد روبرت سيرى على العرض المفصل الذي قدمه هذا اليوم. وأتقدم بالتهنئة إلى مجلس الأمن الجدد، وأشكر أعضاء المجلس السابقين.

يشكل هذا النقاش المفتوح الأول من نوعه في العام الجديد. ولهذا ترغب مجموعة الدول العربية أن تؤكد أن عام ٢٠١٣ سيكون عاما مفصليا فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وتحديد القضية الفلسطينية التي تشكل أم القضايا العربية. لقد شهد العام المنصرم، وتحديدًا يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إنجازا تاريخيا، حصلت من خلاله دولة فلسطين على مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة.

وتكمن أهمية هذه الخطوة أيضاً في كونها أتت في وقت عجز فيه المجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام الإجماع الدولي المتمثل في ضرورة إنهاء احتلالها لفلسطين، من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومن ضمنها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

اليوم، لم يعد ممكناً، كما أنه من غير المقبول، أن يتعامل المجتمع الدولي مع قضية فلسطين بنفس الأسلوب المتبع منذ عقود. لقد آن الأوان أن يتحمل العالم المتمثل في منظمة الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، مسؤوليته المباشرة عن حماية السلم والأمن الدوليين، خاصة في ظل إمعان إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية، وممارستها غير القانونية وغير الشرعية التي تشكل انتهاكاً فاضحاً لكل القوانين والمواثيق الدولية. وفي مقدمة هذه الانتهاكات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

وفي هذا الصدد، يشاهد الجميع تكثيف هذه الانتهاكات التي تمارسها حكومة إسرائيل مع سبق الإصرار، وتريدها أن تكون عقوبات إضافية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته نتيجة لما

وغطرسة في المنطقة على أن تكون دولة تتمتع بعلاقات طبيعية مع جارها. وقد شهدنا بالأمس انتخابات تشريعية في إسرائيل، وكانت البرامج والشعارات التي تبنتها بعض الأحزاب خلال الحملة الانتخابية مدعاة للقلق الشديد لما فيها من إعلان نيات لتكريس احتلال الأراضي العربية والفلسطينية، والإمعان في انتهاك القانون الدولي، وتزامن ذلك مع غياب شبه تام لكل ما له علاقة بأهمية تحقيق السلام في المنطقة.

من هنا تؤكد المجموعة العربية على أن الخيار العربي الاستراتيجي في تحقيق السلام العادل والشامل، وحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس إنجاز حل الدولتين وفق قرارات الأمم المتحدة ومرجعيات عملية السلام، لا يزال قائماً. إلا أن هذا الخيار سيكون قابلاً للمراجعة في حال واصلت إسرائيل احتلالها للأراضي العربية واستمرت في إفشال المبادرات والجهود العربية والدولية للتوصل إلى السلام كما فعلت في السنوات الماضية. لذا نطالب المجتمع الدولي بالتحرك فوراً وطرح مبادرة جادة تتضمن سقفاً زمنياً ملزماً لجميع الأطراف، تهدف إلى إنقاذ حل الدولتين، بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً، بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أن أعثم هذه الفرصة لأقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، ولفريقكم المحنك، وبلدكم، على قيادتكم الممتازة لعمل المجلس هذا الشهر.

في ظل الحالة السريعة التحول في الشرق الأوسط، ما برحت قضية فلسطين تتصدر المسائل المعلقة التي تتطلب أشد الاهتمام والتدخل الحاسم من جانب هذه الهيئة، التي أخفقت حتى الآن في رفع الظلم الذي ما انفكت إسرائيل تسومه الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ إلى اليوم.

هذا الصدد تحمل المجموعة العربية إسرائيل، القوة المحتلة، المسؤولية الكاملة عن حياة جميع الأسرى وسلامتهم، وبالأخص المضربين عن الطعام منهم، الذين يمرون اليوم بظروف صعبة نتيجة التعنت الإسرائيلي والإصرار على مواصلة انتهاك حقوق هؤلاء الأسرى.

إضافة إلى ذلك تدين المجموعة العربية القرصنة التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في عدم تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية، التي تجنيها بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية بحكم سيطرتها، كقوة محتلة، على المعابر الحدودية لدولة فلسطين. وتشكل هذه العائدات ركناً أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني المنهك أساساً بسبب العراقيل الإسرائيلية التي تعوق حركة البضائع والأفراد داخل فلسطين وخارجها. ومن أبرز تداعيات هذه القرصنة تعثر دفع رواتب موظفي القطاع العام الفلسطيني، مما يلحق ضرراً مباشراً بما يقارب مليون مواطن فلسطيني. ومن هنا تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لإلزام إسرائيل الإفراج عن الأموال الفلسطينية وعدم تكرار هذه الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية.

ترحب المجموعة العربية بالمؤشرات الإيجابية الناتجة عن تفعيل المصالحة بين الفصائل الفلسطينية التي عقدت مؤخراً في القاهرة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالجهود الهام الذي تبذله جمهورية مصر العربية والجامعة العربية لإنجاز المصالحة بوصفها أولوية فلسطينية وعربية.

وفي الختام، من الواضح أنه في حين تبقى اليد العربية والفلسطينية ممدودة للتوصل إلى حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي على أساس حل الدولتين واستقلال دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية إلى جانب دولة إسرائيل كما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة ومرجعيات عملية السلام ومن ضمنها مبادرة السلام العربية، تستمر إسرائيل تفضيل الإبقاء على دورها كقوة احتلال

حل يؤدي إلى الاستقلال الكامل لدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

إن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أولوية قصوى لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي على حد سواء، نظرا لأن العملية السياسية ذات المصداقية، التي تظل منظمة المؤتمر الإسلامي تلتزم بها، ذات أهمية استراتيجية للمنطقة بأسرها، وما بعدها. لذلك، ما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي ثابتة في اقتناعها بأنه يجب على مجلس الأمن ألا يعفي نفسه من دوره وواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة حيال اتخاذ الإجراءات اللازمة والفورية لكفالة أن توقف إسرائيل احتلالها وسياساتها الاستيطانية، بغية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، والحفاظ في نهاية المطاف على حل الدولتين الذي يحظى بتأييد دولي.

إن مناقشتنا اليوم تتزامن مع اشد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية حدة وعدوانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية خاصة، حيث تواصل إسرائيل اتباع عملية منهجية لتغيير التكوين والطابع الديمغرافي الأصلي للمدينة وإيجاد حقائق على أرض الواقع. وتهدف السياسات الإسرائيلية إلى عزل القدس الشرقية عن الضواحي الفلسطينية المحيطة بها، متحدية بذلك إجماع الموقف الدولي وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذه المرحلة الحاسمة، يجب استمرار الدعم الاقتصادي والمالي والسياسي للشعب الفلسطيني بغية تعزيز استدامة الدولة الفلسطينية واستمراريتها ووجودها، وهي تواجه تحديات مالية اليمّة بسبب الإجراءات الإسرائيلية التعسفية والاحتجاز غير القانوني للإيرادات الفلسطينية.

وسوف تواصل منظمة المؤتمر الإسلامي التأكيد على أن حل صراع الشرق الأوسط يعتمد على التوصل إلى تسوية شاملة لقضية فلسطين. ويتطلب توافق الآراء الدولي على تحقيق رؤية

وتطلعات الشعب الفلسطيني نحو تحقيق أحلامه المشروعة وحقوقه في الحرية والسيادة وتقرير المصير وممارسة مبادئ الإنصاف والعدالة وكرامة الإنسان في دولته المستقلة على أرضه، ويكون القدس الشريف عاصمتها، أمور يجري عرقلتها ورفضها بشكل منهجي. وقضيته التي طال أمدها لم تحسم بعد، والسلام والعدالة غير مضمونين، والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، أصبح احتلالا دائما في نهاية المطاف.

وبعد ٢٠ عاما من المفاوضات المؤلمة والمتوترة وغالبا العقيمة، فإن احتمالات تحقيق السلام والعدالة في المنطقة تتضاءل الآن أسرع من أي وقت مضى. والواقع أن سياسات الاحتلال والممارسات الإسرائيلية لا تزال تقوض رؤية الحل القائم على دولتين، وتتحدى إرادة المجتمع الدولي من خلال بناء المستوطنات، وضم الأراضي، والاستيلاء على الممتلكات، وعزل القدس الشرقية عن الأرض الفلسطينية، وهلم جرا، كل ذلك في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

والواقع أنه من الصعب عدم ملاحظة ظهور وانتشار الأحزاب في إسرائيل ذات المواقف المتشددة، وهدفها الرئيسي المتمثل في دعم المستوطنات وعدم صنع السلام مع الفلسطينيين، مما يترك مصير الدولة الفلسطينية معلقا. ولا ريب أنه في حين تشكل سياسة الاستيطان الإسرائيلية تحديا دائما، فإن الجمود الحالي في عملية السلام ليس مقبولا ولا يفضي إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

في غضون ذلك، إن الاعتراف بمركز فلسطين وترفعها إلى مستوى دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة يشكلان فرصة حسنة التوقيت وأساسية ينبغي عدم إضاعتها، بل استخدامها الكامل لإيجاد قوة دفع جديدة ترمي إلى إنعاش عملية السلام المتوقفة حاليا، وإحراز التقدم الحقيقي في السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني،

صامدا إلى حد كبير حتى الآن. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة احترام وقف إطلاق النار بغية تحقيق هدوء دائم في غزة. ونشجع أيضا اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، مع رفض أية محاولة ترمي إلى تشجيع العنف، أو إنكار حق إسرائيل في الوجود.

ومن المؤسف أن المفاوضات بين الطرفين لا تزال متوقفة، الامر الذي يعرض آفاق التوصل إلى حل الدولتين للخطر. وتطلب اليابان إلى كل من فلسطين وإسرائيل إقامة علاقات من الثقة المتبادلة، والعودة فورا إلى طاولة المفاوضات. وسوف تواصل اليابان الإسهام بنشاط في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام، بالتعاون مع الولايات المتحدة، والبلدان العربية، واللجنة الرباعية وغيرها من الشركاء.

وفي هذا السياق، نأسف عميق للأسف لأنه بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية موافقتها على بناء الوحدات السكنية في القدس الشرقية والضفة الغربية على نطاق واسع. إن الأنشطة الاستيطانية يتعين تجميدها، لأنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وتشعر اليابان أيضا بالقلق إزاء التعليق المؤقت لتحويل عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية. فدعم الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية مهمة ضرورية ينبغي لإسرائيل أن تضطلع بها. ونأمل بشدة أن تعتمد الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها، بعدما أجريت الانتخابات الوطنية في إسرائيل أمس، إلى تهئية الظروف لاستئناف مفاوضات السلام المجدية، عن طريق إلغاء تلك القرارات، التي لا تؤدي سوى إلى تفاقم حدة التوترات بين الأطراف.

وفي ما يتعلق بتقديم المساعدة إلى فلسطين، سوف تعقد اليابان في شباط/فبراير، إلى جانب فلسطين، مؤتمرا في طوكيو حول التعاون بين دول شرق آسيا لتحقيق التنمية

حل الدولتين موقفا واضحا يستند إلى الشرعية والعدالة الدوليتين. ويجب أن يكون هناك أيضا إقرار كامل بالالتزامات والتعهدات التاريخية المعلنة في هذا الصدد وباحترامها، مثلما يتجسد ذلك في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر باكستان على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد روبرت سري على إحاطته الإعلامية.

إن اليابان تدرك منذ وقت طويل تطلع الفلسطينيين نحو إقامة دولة مستقلة، وهي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. لذلك، تؤيد اليابان حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وعلى ضوء ذلك، صوتت اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لصالح قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، وهي ترحب بحقيقة أن القرار اتخذ بدعم عدد كبير من الدول الأعضاء.

إن فلسطين تتحمل الآن مسؤوليات أكبر حيال المجتمع الدولي. وتدعو اليابان مرة أخرى فلسطين إلى عدم استخدام مركز المراقب غير العضو الممنوح لها بموجب قرار الجمعية العامة بطريقة قد تؤثر سلبا على المفاوضات المباشرة مع إسرائيل أو تعرقها. إننا نطالبها بالتعقل إزاء تصرفاتها، مثل التقدم بطلب للعضوية في المنظمات الدولية - وهو إجراء قد يؤثر سلبا على احتمالات استئناف المفاوضات.

أما بالنسبة إلى الوضع في غزة، فنرحب بحقيقة أن الهدوء الذي توسطت مصر من أجله في تشرين الثاني/نوفمبر ما فتئ

برسالة واضحة لا لبس فيها تطالب السلطات السورية وجميع الأطراف الأخرى بالتقيد بقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

ومع حلول فصل الشتاء القارص يعاني عدد كبير من اللاجئين أشد المعاناة على الأرض، بحيث تقتضي الحاجة الملحة معالجة الحالة الإنسانية المتدهورة بسرعة في سوريا. وتشيد اليابان بمبادرة الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للتعهد بتقديم التبرعات من أجل المساعدة الإنسانية سوريا، وسيعقد المؤتمر في مدينة الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وتعترم حكومة اليابان إرسال وفد رفيع من العاصمة بغية تقديم مساهمة كبيرة في الجهود الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الأساقفة فرنسيس أسيزي شوليكات، المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنيء باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى تنظيمها مناقشة اليوم التي تركز على جوهر السلام في الشرق الأوسط لشعوب المنطقة والمجتمع الدولي. أود أيضا أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على توجيه الدعوة إلى الكرسي الرسولي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

يتابع الكرسي الرسولي بنشاط واهتمام الخطوات التي أفضت إلى مركز فلسطين الجديد في الأمم المتحدة بوصفها دولة مراقبة غير عضو، ويرحب بقرار الجمعية العامة (القرار ١٩/٦٧)، بينما يلاحظ بأن هذه المحصلة لا تشكل في حد ذاتها حلا كافيا لمشاكل المنطقة. ومما لا يزال يبعث على قلق وفدي أن المجتمع الدولي لم يتمكن من إشراك الفلسطينيين والإسرائيليين في حوار هام وموضوعي وتسوية نزاعهما ليتسنى إحلال السلام والاستقرار للطرفين. ولا يزال حل الصراع

الفلسطينية. وهكذا ستساهم اليابان في تعزيز المساعدة المقدمة إلى الفلسطينيين بالتعاون مع دول شرق آسيا الأخرى.

ومعالجة المسائل المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ذات أهمية حاسمة أيضا. ومع مراعاة الدور الحاسم الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تجاه هذه المسألة، قدمت إليها اليابان منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مبلغا آخر قدره ١٠ ملايين دولار على سبيل المساعدة، بما في ذلك مبلغ ٧,٧ مليون دولار معونة غذائية. وتظل اليابان ملتزمة التزاما راسخا بتقديم مساهمات كبيرة لدعم أنشطة وكالة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى سوريا. إن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الخطيرة والمتفاقمة في سوريا، وتأسف بشدة لمقتل عدة آلاف من الناس نتيجة استمرار أعمال العنف. والهجوم على جامعة حلب الأسبوع الماضي شهادة مأساوية أخرى على ذلك.

إن اليابان بوصفها عضوا ناشطا في مجموعة أصدقاء الشعب السوري، تكرر نداءها إلى جميع الأطراف في سوريا للكف فورا عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدين السلطات السورية لعدم الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها عن حماية مواطنيها. ونؤيد الجهود الدبلوماسية التي يقوم بها السيد الإبراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومرة أخرى نشدد على أهمية الدفع إلى الأمام بعملية الانتقال السياسي بقيادة سورية.

إننا إذ نواجه هذه الحالة المروعة لا يمكننا أن نظل مجرد متفرجين. ففي الأسبوع الماضي وبناء على مبادرة سويسرية، بعث ٥٧ بلدا بمن فيها اليابان، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، تطلب فيها إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونهيب بمجلس الأمن أن يقر على النحو الواجب بأهمية ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الميدان، وأن يبعث

بوسعها لاستئناف وإنعاش المفاوضات بنية حسنة، وتحاشي القيام بأعمال من قبيل فرض شروط تتناقض مع إعلانات حسن النية والبحث المخلص عن حلول ذات مغزى يمكنها أن تضمن أساساً مأمونا للسلم لهذين الشعبين العظميين. ولن يتحقق السلام في الشرق الأوسط إلا نتيجة التفاهم والاحترام المتبادل بين جميع شعوب المنطقة من يهود ومسيحيين ومسلمين. فالسلام يقتضي اتخاذ قرارات شجاعة والتعهد بالتزامات قاطعة.

إن المجتمع الدولي بالاشتراك مع المجموعة الرباعية التي ما برحت منخرطة في عملية السلام في الشرق الأوسط، عليهما أن يظهرهما قيادة في إنجاح قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لأن تلك الوثيقة الأساس القانوني لقيام دولتين. إن الكرسي الرسولي شأنه شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي، إذ يؤيد تأييداً كاملاً دور وجهود أسرة الأمم الواسعة في المساعدة على حل الأزمة في الشرق الأوسط، مقتنع بأن الأزمة الحالية لن تحل إلا بالحفاظ على احترام العدالة والتطلعات المشروعة للشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، وأن يكفل ذلك المجتمع الدولي بصفة عامة.

إن الكرسي الرسولي إذ يحذو الأمل في أن تُحل في النهاية المشاكل التي نجمت عن العديد من الصراعات في المنطقة من خلال التفاوض بحسن نية واحترام الحوار والتنازل المنصف، يشدد أيضاً على أن أي حل دائم يجب أن يتضمن قراراً بشأن وضع مدينة القدس المقدسة وأن يتم ضمان توفير الحماية الدولية، الجوهرية لليهودية والمسيحية والإسلام. وكما قال الباب بنديكطوس السادس عشر في خطابه أمام السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكرسي الرسولي، فلا بد من أن تكون القدس عنصر سلام ووحدرة لشعوب العالم وألا تكون أبداً مصدراً للتجزئة. ومن هنا يجدد الكرسي الرسولي دعمه لأحكام مكفولة دولياً تضمن حرية الديانة والضمير لسكان

الإسرائيلي الفلسطيني حجر الزاوية في سلسلة من المسائل التي تؤثر بالمنطقة بصورة واسعة، ناهيك عن عواقبها على العالم أجمع. لذلك ينضم الكرسي الرسولي إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى استئناف العملية السلمية والتزام جميع الأطراف بحل منازعاتها بالوسائل السلمية.

في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، ولدى اختتام البابا بنديكطوس السادس عشر لجه إلى الأراضي المقدسة أعرب عن العبارات العاطفية المؤثرة التي لها أثر مضموني على عملنا:

”لا مزيد من إراقة الدماء! ولا قتال بعد اليوم! ولا إرهاب بعد اليوم! ولا حروب بعد اليوم! وبدلاً من ذلك، علينا نكسر دوامة العنف. فليكن هناك سلاماً دائماً قائماً على العدل؛ فلتكن هناك مصالحة حقيقية والثبات للجروح. فلنعترف عالمياً بأن دولة إسرائيل لها الحق في العيش، وفي التمتع بالسلام والأمن داخل حدود متفق عليها دولياً. وبصورة مماثلة فلنعترف بأن للشعب الفلسطيني حقاً في وطن مستقل ذي سيادة، وحقاً في العيش بكرامة والسفر بحرية. فليصبح حل الدولتين حقيقة وألا يظل حلماً“.

إن أمين العلاقات مع الدول في دولة الكرسي الرسولي، نيافة رئيس الأساقفة دومينيك مامبرتي، في معرض كلامه مع الجمعية العامة عام ٢٠١١، أعرب عن الأمل في أن تقوم الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ببذل جهد جهيد لكي تنفذ بصورة ملموسة ذلك الهدف (انظر A/66/PV.28). واليوم يجدد الكرسي الرسولي بقوة ذلك النداء الأساسي وتلك الحكمة للتشديد على ضرورة الالتزام بالحوار كعلاج للعنف المستمر في زعزعة استقرار هذه المنطقة.

وفي أوقات عديدة، دعا الكرسي الرسولي قادة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني اللذين يعانيان الكثير جداً ودعا تلك الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة في المنطقة إلى بذل كل ما

والمسألة تتعلق بالحقوق الأساسية المتأصلة في جوهر تلك الحضارة القديمة، والتي يجب أن تحميها الحكومات المعنية على النحو الواجب بدعم من المجتمع الدولي. ونحن نرحب هنا بالاهتمام الذي توليه تلك الحكومات لهذه المسألة حتى الآن.

يشير موضوع رسالة البابا بنديكت السادس عشر بمناسبة اليوم الدولي للسلام لهذا العام إلى كلمات يسوع، "طوبى لصانعي السلام". ولذلك، أود أن أختتم بالإشارة إلى رسالة البابا هنا أمام المجلس، لعل جميع من يتحملون المسؤولية عن سلامة شعوب الشرق الأوسط يسمعون تلك الرسالة ويتأملونها لأن كل عمل يهدف إلى التعجيل بتحقيق السلام سيشكل إرثاً يُشرف اسم جميع صانعي السلام بوصفهم البشر الضامنين لما يكرم الإنسان وأسرته الأمم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحات المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا.

بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط، يؤمن الاتحاد الأوروبي إيماناً راسخاً بأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات جريئة وملموسة نحو السلام. ويجب على الأطراف الدخول في مفاوضات مباشرة وجهرية دون شروط مسبقة من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ينهي جميع المطالبات. والاتحاد الأوروبي يشدد على الحاجة الملحة إلى استئناف جهود السلام بصورة منظمة وعلى نطاق كبير في عام ٢٠١٣. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنه على استعداد للعمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة وغيرها من الشركاء الدوليين، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية.

تلك المدينة وتتيح لسكانها على اختلاف أديانهم وجنسياتهم الوصول دوماً بحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة.

وعلاوة على ذلك، علينا أن لا ننسى أن القرار ١٨١ (د-٢) قد تنبأ بمركز دولي خاص لمدينة القدس وضواحيها يديره مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة. ونعرف أن هناك أفكاراً مماثلة طرحتها مؤخراً بعض الأطراف، في سياق مناقشات السلام، ونأمل ويطيد الأمل في أن تتم متابعتها. وفي الواقع أن الطريقة الوحيدة لحسم مسألة القدس الحساسة بطريقة قطعية وعادلة ودائمة، وكذلك ضمان الأحكام التي تكفل حرية الأديان والوصول إلى الأماكن المقدسة التي دعا إليها قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة وفي قرارات أخرى، قد تشمل حماية وإدارة الأمم المتحدة للمدينة المقدسة على نحو مناسب وفعال.

إنني إذ أنتقل إلى الأحداث المؤسفة في سوريا، فإن الكرسي الرسولي يشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة والجوانب الإنسانية للأزمة. لقد كرر الكرسي الرسولي عدة مرات أنه لا يمكن إنهاء الأزمة السورية عن طريق الحل العسكري. وينضم وفدي إلى الذين يحضون الأطراف المعنية، من أجل حب ذلك الشعب الذين يقصدون حمايته، على إنهاء العنف وإراقة الدماء والجلوس على طاولة المفاوضات برعاية المجتمع الدولي للبدء بالانتقال نحو مجتمع مدني سلمي، من دون تمييز ضد العرق أو الدين، واحترام تاريخ سوريا الطويل في التعايش السلمي بين أديانها وأعراقها وثقافتها المتعددة.

في الواقع، تتميز الأرض المقدسة ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها بوجود هذا المزيج المتنوع من الثقافات واللغات والأديان والمعتقدات على اختلافها، الأمر الذي يضفي على تاريخهما ومساهمتهما في حضارات العالم الباقية جمالاً فائقاً تُحسدان عليه. ووجود المسيحيين منذ ألفي عام على تلك الأرض هو عامل ثراء يجب احترامه وتعزيزه والحفاظ عليه.

حل عادل ومنصف ومتفق عليه لقضية اللاجئين؛ وثالثاً، تلبية تطلعات الطرفين في ما يتعلق بالقدس. ولا بد من إيجاد سبيل من خلال المفاوضات لحل مركز مدينة القدس بوصفها العاصمة المستقبلية للدولتين.

وسيكون إنشاء إطار مدعوم دولياً للمفاوضات المباشرة بين الطرفين مفيداً في استئناف هذه المفاوضات. والاتحاد الأوروبي لا يزال على اتصال وثيق مع الطرفين ومع شركاء الاتحاد في المجموعة الرباعية، وكذلك مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، سعياً إلى بلوغ هدف واضح يتمثل في تحقيق تقدم كبير في أقرب وقت ممكن.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن مبادرة السلام العربية توفر دعماً إقليمياً للتوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني شامل. والاتحاد الأوروبي سيعمل مع الراغبين في الانضمام إلى هذا المسعى من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

والاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل إلى أن تستأنف دون تأخير تحويل إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية الفلسطينية التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، ودون مزيد من التوقف، تمثيلاً مع بروتوكول باريس. وإيقاف هذه التحويلات يهدد قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء ويؤثر بشدة على توفير الخدمات الأساسية للسكان الفلسطينيين ويشكل تهديداً كبيراً للحالة الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن تواصل السلطة الفلسطينية الحصول على دعم سياسي ومالي قوي من المجتمع الدولي بأسره. وقد قرر الاتحاد الأوروبي مؤخراً صرف دعمه المرصود في الميزانية للسلطة الفلسطينية ويدعو الجهات المانحة الأخرى، وخاصة البلدان العربية، إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها.

ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي ستشكل بعد انتخابات الأُمس، وكذلك القيادة الفلسطينية،

ولن يكون هناك سلام مستدام حتى تُلبى تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة ذات سيادة وتطلعات الإسرائيليين إلى الأمن من خلال سلام شامل يتم التوصل إليه عبر التفاوض، استناداً إلى الحل القائم على وجود دولتين. ويجب المحافظة على قابلية حل الدولتين للبقاء. والاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه العميق إزاء التطورات على أرض الواقع التي تهدد بجعل حل الدولتين مستحيلاً.

والاتحاد الأوروبي مترجع للغاية إزاء الخطط الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وخصوصاً غيغات هاماتوس، وخطط تطوير المنطقة E-1. وهو يعارض تلك الخطط بقوة. فالبناء في مستوطنة غيغات هاماتوس يمزق التواصل الجغرافي بين القدس وبيت لحم. ومن شأن خطة المنطقة E-1، في حالة تنفيذها، أن تقوض بشكل خطير آفاق إيجاد حل تفاوضي للصراع بتهديدها لإمكانية أن تقوم دولة فلسطينية متصلة بالأجزاء وقابلة للبقاء وأن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين. كما أنها يمكن أن تستتبع النقل القسري للسكان المدنيين. والاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام. وسيرصد الاتحاد عن كثب، في ضوء هدفه الأساسي المتمثل في تحقيق حل الدولتين، الحالة وآثارها الأوسع نطاقاً وسيصرف وفقاً لذلك.

وكما ذكرنا من قبل، فإن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغييرات تطرأ على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضاً أن المعايير الإضافية التالية يمكن أن تكون بمثابة أساس لاستئناف المفاوضات: أولاً، وضع ترتيبات أمنية من شأنها، بالنسبة للفلسطينيين، أن تحترم سيادتهم وتظهر أن الاحتلال قد انتهى، وبالنسبة للإسرائيليين، أن تصون أمنهم وتمنع عودة الإرهاب وتتعامل بفعالية مع التهديدات الجديدة والناشئة؛ وثانياً، إيجاد

يكرر الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى المصالحة بين الفصائل الفلسطينية تحت القيادة القوية للرئيس محمود عباس، وفقا للمبادئ الواردة في خطابه الذي ألقاه في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، باعتبار ذلك عنصرا هاما في وحدة الدولة الفلسطينية المقبلة، ومن أجل التوصل إلى حل الدولتين. ومن مصلحة الاتحاد الأوروبي الأساسية، دعم السلام والديمقراطية في المنطقة بأسرها، ومن الأولوية الاستراتيجية بالنسبة له رؤية نهاية الصراع الذي سوف يستمر في تقويض السلام والأمن على طول الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي ما دام لم يحل بعد.

إن الاتحاد الأوروبي تروعه الحالة المتدهورة في سوريا بصورة متزايدة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى استخدام النظام للقوة بشكل لم يسبق له مثيل. كما يدين أيضا جميع الاعتداءات، بما فيها الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين بشكل عشوائي. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ جراء إمكانية نقل الأسلحة الكيميائية في سوريا واستخدامها فيها، ويذكر النظام السوري وباقي الأطراف أنه في حال استخدامها، ستجري مسائلة المسؤولين عن ذلك. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة التدمير الكامل لتلك الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، ويحث سوريا على الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، في أقرب وقت ممكن. كما لا يزال القلق يساور الاتحاد الأوروبي إزاء الآثار غير المباشرة للأزمة السورية على البلدان المجاورة. كما أنه لا يزال ملتزما بسيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن دعمه الكامل للجهود التي بذلها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، من أجل التوصل إلى إرساء عملية انتقالية سياسية سلمية بقيادة سورية، على أساس المبادئ الواردة في بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويدعو جميع الأطراف إلى العمل بنشاط مع

إلى إعادة تأكيد التزامهما بحل الدولتين وإلى الدخول في مفاوضات مباشرة وجوهرية دون شروط مسبقة.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، صوتت الجمعية العامة مؤيدة للقرار ١٩/٦٧ المتعلق بمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي يدعو القيادة الفلسطينية إلى استخدام هذا المركز الجديد على نحو بناء وعدم اتخاذ خطوات من شأنها أن تعمق انعدام الثقة وأن تؤدي إلى الابتعاد أكثر عن إيجاد حل تفاوضي.

على الرغم من وقف إطلاق النار، يظل الوضع القائم في قطاع غزة غير قابل للاستدامة. والاتحاد الأوروبي، مع اعترافه التام باحتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة، يكرر الدعوة إلى الفتح الفوري والمستدام وغير المشروط للمعابر من أجل تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من قطاع غزة وإليه. والحالة في القطاع ستظل غير قابلة للاستدامة ما بقي منفصلا سياسيا واقتصاديا عن الضفة الغربية. وبالمثل، فإن مسألة النقل غير المشروع للأسلحة إلى قطاع غزة يتعين معالجتها بفعالية على سبيل الاستعجال. ومن المهم جدا تنفيذ جميع أجزاء الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وأن تستمر المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها مصر وجميع المشاركين في جهود الوساطة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقطاع غزة. والاتحاد يعرب عن استعداده لتوظيف أدواته دعما لجهود الطرفين، بما في ذلك إمكانية إعادة تفعيل بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة على الحدود إلى رفح، وذلك بالطريقة الملائمة. والاتحاد يؤكد استعداده لاستكشاف المزيد من السبل لمعالجة الحالة في قطاع غزة، بما في ذلك مع الأطراف المعنية في المنطقة، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

الإنساني الدولي، التي ترقى استنادا إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويذكر الاتحاد الأوروبي بضرورة مساءلة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم، وألا يكون هناك إفلات من العقاب فيما يخص هذه الانتهاكات والاعتداءات. وأشار الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا إلى أنه إذا لم يجر التعامل بالشكل المناسب مع القلق الناجم عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على المستوى الوطني، يتعين على المحكمة الجنائية الدولية التعامل مع الحالة. ويمكن لمجلس الأمن إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، على النحو المطلوب في الرسالة التي وجهتها سويسرا إلى مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير، في أي وقت. ويدعو الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن إلى معالجة الحالة في سوريا من جميع جوانبها بشكل عاجل، بما في ذلك تلك المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد السلام دبالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد دبالو (تكلم بالفرنسية): يسرني رؤية باكستان، التي هي أحد الأعضاء المؤسسين للجنة، تتولى رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ويحظى بلدكم، سيدي الرئيس، الذي انتخب مرات عدة عضوا في مجلس الأمن باحترام كبير بسبب إسهامه في أعمال ذلك الجهاز، وفي صون السلم والأمن بشكل عام. أود أيضا أن أشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

حذرت لجنتنا والدول الأعضاء في الآونة الأخيرة، في تشرين الأول/أكتوبر، مجلس الأمن من أخطار عدم اتخاذ إجراءات في ضوء تدهور الحالة في غزة. أودى الصراع الذي حدث خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر بحياة العديد من الأشخاص، معظمهم من الفلسطينيين، وتسبب في أضرار

السيد إبراهيمي. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم.

يشجع الاتحاد الأوروبي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، على مواصلة العمل بشأن هياكله، لكي يصبح أكثر فاعلية وشمولية، وأن يظل ملتزما باحترام مبادئ حقوق الإنسان والشمولية والديمقراطية، وبالانخراط مع كل أطراف المجتمع المدني السوري. كما يشجع الاتحاد الأوروبي الائتلاف على المزيد من العمل مع الممثل الخاص المشترك، وهو على أهبة الاستعداد للعمل مع الائتلاف فيما يخص تلك المساعي، وفيما يخص علاقاته مع المجتمع الدولي بأسره.

ويعرب الاتحاد الأوروبي مجددا عن تأييده لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني، ويشدد على أهميتها فيما يخص بناء سوريا الديمقراطية في المستقبل. كما يقر أيضا بأهمية دعم الهياكل المدنية المحلية في سوريا.

ويكرر الاتحاد الأوروبي ندائه الذي وجهه إلى جميع أطراف الصراع، من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتقديم المعونة إلى من هم في حاجة إليها، وضمان حياد المعونة الإنسانية، والامتنثال الصارم للقانون الإنساني الدولي. وسيشكل مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير فرصة مهمة. وسيؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه حيال الشعب السوري في سوريا، وفي البلدان المجاورة المتضررة من الأزمة، والتي تستضيف بكل كرم اللاجئين السوريين. كما سيدعو الاتحاد الأوروبي أيضا جميع المانحين إلى تكثيف استجابتهم، بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومن خلال الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية. وتصل المساهمة الإنسانية الإجمالية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، حتى الآن إلى ٣٣٣ مليون يورو.

لا يزال يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ، جراء الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لقانون حقوق الإنسان والقانون

ومع ذلك، نلاحظ بأن مجلس الأمن لا يزال مشلولاً فيما يخص تلك المسألة.

وسوف تواصل لجنتنا تذكير الدول بأنها تتحمل المسؤولية بعدم المساهمة في الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، وبضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية.

وسنواصل الدعوة إلى الوحدة الفلسطينية واستئناف عملية السلام على الأسس المقبولة دولياً.

لقد آن الأوان لكي يبادر كل الشركاء، لا سيما الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، والمجموعة الرباعية بعد تنشيطها، ومجلس الأمن، إلى العمل يداً بيد في إطار مبادرات جريئة لجعل ٢٠١٣ عاماً للسلام. ويمكنهم أن يعولوا على كامل دعم لجنتنا في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): في البداية، ترحب بلادي بحضور السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين، بيننا اليوم. فلسطين التي حصلت بشكل متأخر جداً على صفة الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، وتحديدًا، بعد أكثر من ٦٥ عاماً على صدور القرار ١٨١ (د-٢)، وذلك كخطوة أولى على طريق نيل الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وهنا، نطالب مجلس الأمن بالموافقة على طلب دولة فلسطين بالحصول على العضوية الكاملة غير المنقوصة في الأمم المتحدة، مع ضمان عودة كامل الحقوق الفلسطينية المشروعة، بما في ذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم

مادية جسيمة في هذا الجيب، الذي لا يزال يعاني من آثار الحرب الأخيرة. وبينما نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر، والأمين العام وباقي الأطراف الفاعلة على الصعيد العالمي. عملاً بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ينبغي للمجلس الآن اتخاذ تدابير فورية لتعزيز وقف إطلاق النار، وضمان حماية المدنيين والرفع التام للحصار الذي فرضته إسرائيل.

إن اللجنة ترحب باعتماد الجمعية العامة التاريخي للقرار ١٩/٦٧، الذي يشكل الخطوة الأولى نحو الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، وهي المسألة المعروضة حالياً على المجلس. وأحدث القرار واقعا جديداً يمكن أن يعطي دفعة جديدة لعملية السلام وتعزيز احترام القانون الدولي. وسوف تبذل لجنتنا خلال المؤتمرات والاجتماعات التي ستعقد في عام ٢٠١٣، جهوداً كبيرة لتحليل الآثار المحددة للقرار، من النواحي القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وباتت الحالة الميدانية المتغيرة مدعاة لقلق بالغ. إننا ندين مصادرة العائدات الفلسطينية، وزعزعة إسرائيل استقرار المؤسسات الفلسطينية، وندعو إلى وقفهما فوراً. ويجب تسوية جميع المنازعات المالية عن طريق التفاوض. ونشكر المانحين الذين زادوا حجم المعونة الطارئة وندعو الآخرين إلى الوفاء بالتبرعات المعلنة غير المسددة في أقرب وقت ممكن. وستركز مائدتنا المستديرة المتعلقة بتقديم المساعدات، التي ستعقد في روما يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، ووفود المجلس مدعوة إلى حضورها، على الفرص والتحديات الجديدة الناجمة عن القرار ١٩/٦٧.

ومما يشجع لجنتنا، إدانة السلك الدبلوماسي القوي لبرامج الاستيطان الجديدة التي قررتها إسرائيل، خصوصاً في المنطقة E-1. يجب أن تتوقف تلك البرامج فوراً. ونود أن نشكر جميع أعضاء المجلس الذين تكلموا في إطار تشكيلة "١٥ ناقصاً ١".

وقبل يومين، لاحظنا بقلق شديد أن الأمين العام، في إحاطته الإعلامية عن أولوياته لعام ٢٠١٣، لم يدرج مسألة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ضمن هذه الأولويات. وما يزيد من قلقنا اليوم عدم تطرق المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، الجالس قربي، في إحاطته الإعلامية إلى المجلس إلى جزء أساسي وهام من ولايته وواجباته، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل، وذلك على الرغم من تحذيرنا له ولغيره من ممثلي الأمانة العامة بضرورة عدم إغفال هذا الجزء الأساسي من بند الحالة في الشرق الأوسط في إحاطته الإعلامية. سوريا طرف رئيسي في هذا البند؛ والجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من هذا البند. ومن واجبات ممثلي الأمانة العامة أن يتطرقوا في إحاطاتهم الإعلامية إلى الجولان السوري المحتل. لقد تجنب السيد المنسق الخاص في إحاطته الإعلامية للمجلس أي ذكر للجولان السوري، رغم أن ذلك في صلب ولايته، لكنه أسهب في الحديث عن الوضع الداخلي السوري، على الرغم من أن هذه المسألة ليست جزءاً من ولايته.

لقد مضى أكثر من ٤٥ عاماً على احتلال إسرائيل للجولان، إلا أن هذه السنين الطويلة لم تكن كافية لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وذلك لإنهاء احتلال الجولان السوري ووقف انتهاكاتها المنهجة والجسيمة لحقوق الإنسان، ووضع حد لسياسة الإرهاب والقمع والتمييز العنصري ولحملات الاستيطان المحمومة ولرفض إسرائيل تسليم خرائط حقول الألغام التي زرعتها في أراضي الجولان إلى المنظمات الدولية، حيث أودت انفجارات القنابل العنقودية والألغام التي زرعتها الاحتلال الإسرائيلي في الجولان بحياة أكثر من ٧٢٦ مواطناً سورياً، من بينهم ٢٢٧ طفلاً. وقد أحطنا

الأمم، فلسطين، وتعويضهم عن خسائرهم تعويضاً عادلاً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

وبعد فيض الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة على مدى كل تلك السنين الطويلة من عمر الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، أكاد أجزم بأن الشعب الفلسطيني ينظر إلينا ونحن نجتمع هنا بعين الشك. كيف لا، وما فتئ هذا الشعب يخضع منذ أكثر من ٦٥ عاماً لأبشع أشكال الاحتلال التوسعي العنصري؟ كيف لا، وحملات الاستيطان المنهج التي تقتل أي أمل في إقامة دولته القابلة للحياة لم تتوقف ولو ليوم واحد؟ كيف لا، وقد مارست إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتمارس بحقه أسوأ أشكال التمييز العنصري وأجسم الانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي؟ كيف لا ينظر الشعب الفلسطيني بعين الشك إلى اجتماعاتنا الدورية الشكلية تلك في مجلس الأمن وقد عجز هذا المجلس عن إنهاء مأساته واستعادة حقوقه المشروعة، وقبل المجلس بالتنازل عن جزء كبير من صلاحياته للمجموعة الرباعية، المغيبة أساساً والعاجزة عن مجرد عقد اجتماع لها على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة، وذلك، طبعاً بسبب دعم بعض أعضائها المطلق لإسرائيل؟

وإذا أردنا أن نحافظ على ما تبقى من مصداقية الأمم المتحدة، وإذا أردنا أن نمنع فرص الحرب ونعزز فرص السلام في منطقتنا، يجب أن نتوقف الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها عن التعامل مع ملف حساس وخطير، كملف الصراع العربي - الإسرائيلي، بشكل روتيني أو احتفالي بين الحين والآخر، دون أي تحرك جدي يثمر نتائج حقيقية على الأرض. كما يجب الشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء عجز الأمم المتحدة عن القيام بواجباتها إزاء إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وهو عجز ناتج، كما يعرف الجميع، عن تعنت حكومات إسرائيل المدعومة دعماً أعمى غير قابل للتبرير من قبل بعض الدول المنتفذة في هذا المجلس.

حقائق التاريخ عبر بيان خطابي ملئ بالأكاذيب والإنكار والدجل السياسي.

وأنا أنصحه هنا أمامكم، وأنصح كل من يريد الاستزادة في معرفة السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بقراءة هذا الكتاب "ابن الجنرال"،
(تكلم بالإنكليزية)

إنه سيرة ذاتية كتبها ميكو بيليد، نجل الجنرال الإسرائيلي الشهير ماتي بيليد، وهو يعتبر من بين أبرز الجنرالات الإسرائيليين الذين شاركوا في حروب إسرائيل مع جيرانها في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧، ثم تحول هذا الجنرال، الذي توفي في عام ١٩٩٥، إلى السلام وأصبح ناشطاً من دعاة السلام في إسرائيل. إنه يتحدث في الكتاب عن أخطاء السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والعرب في الأراضي المحتلة. وبالمناسبة، يعيش هذا الرجل في إسرائيل، إنه مواطن إسرائيلي، لكن الكتاب نشر في رام الله، فقد منح الفلسطينيون إذناً بنشر هذا الكتاب، ومنعت الحكومة الإسرائيلية نشره.

(تكلم بالعربية)

أجد نفسي مضطراً من جديد للتحذير من المحاولات المحمومة لبعض الوفود الهادفة إلى إضعاف المرجعيات التاريخية المعروفة لبند الحالة في الشرق الأوسط، عبر إقحام مواضيع أخرى في إطار مناقشاته تهدف إلى إبعاد مداولاتنا عن الهدف الرئيسي الذي أنشئ من أجله هذا البند، ألا وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية.

وبناء على ذلك، فإنني لن أرد على الادعاءات والمزاعم الزائفة التي ساققتها بعض الوفود ضد بلدي، سوريا، خلال هذه الجلسة، احتراماً مني للمبدأ، ولكي لا أنفذ أجندة دأبنا على التحذير منها على مدى سنوات، علماً بأنه لدينا الكثير الكثير مما يقال لتفنيد ودحض تلك الادعاءات التي ذكرتها وفود

عناية الأمانة العامة بكل تلك الانتهاكات، التي كان آخرها إعلامنا للأمانة العامة بتزايد حالات خطف المواطنين السوريين من الجانب السوري من منطقة فصل القوات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية؛ بل وصل الأمر بتلك السلطات إلى حد تقديم المساعدة للمجموعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل، وذلك لاستخدام وجودها في المنطقة لتبرير بناء جدار عزل وفصل عنصري بطول ٤٢ كيلومتر على طول خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتل، استمراراً لمحاولات السلطات الإسرائيلية اليائسة لسلخه عن سوريا وترسيخ احتلاله.

وهنا نطالب مجلس الأمن بشدة بأن يرقى إلى مسؤولياته وفقاً للميثاق عبر اتخاذ إجراءات فورية لوقف مثل هذه الإجراءات والسياسات الإسرائيلية العدوانية.

إن القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة تحول بلدي استعادة الجولان كاملاً إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ بكل الوسائل، والجولان السوري سيعود إلى سوريا، عاجلاً أم آجلاً، سواء قبل بذلك الممثل الإسرائيلي وحكومته أم لا. من المؤسف فعلاً أنه على الرغم من كل الجرائم الإسرائيلية الموثقة، وعلى الرغم من كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وتقارير لجان التحقيق الأمية التي توصف وتدين هذه الجرائم بشكل لا لبس فيه، فإن حكام إسرائيل وقادتها المسؤولين عن هذه الجرائم ما زالوا خارج دائرة المساءلة والمحاسبة الدولية، نتيجة للحصانة غير الشرعية الممنوحة لهم من بعض الدول ضد كل تلك الجرائم، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

لقد شهدنا جميعاً هذا الصباح مدى الوقاحة التي اتسم بها مندوب إسرائيل في بيانه الذي أوضح بجلاء انفصاله المطلق عن الواقع وتقوقعه ضمن حالة من الهذيان السياسي والهلوسة اللاأخلاقية والإنكار المرضي لحقوق الشعب الفلسطيني. وأهم الممثل الإسرائيلي، إذا اعتقد بأنه يستطيع تغيير أو تشويه

السيد مؤمن (بنغلاديش): أشكر باكستان على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لوزير خارجية دولة فلسطين المراقبة على بيانه هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري على إحاطته الإعلامية.

يؤيد وفد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز. وفضلا عن ذلك، أود أن أتناول بإيجاز بعض النقاط التي تراها بنغلاديش ذات أهمية.

يجب أن يكون إيجاد حل مستدام للصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين، هدفا الاستراتيجي الجماعي.

ينبغي لجميع الدول الأعضاء التعهد بالوفاء بالتزاماتها إزاء هذا الهدف، وتقديم دعمها المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي بصورة كاملة من أجل تحقيق ذلك الهدف في وقت مبكر.

ومن العار أن يتواصل حرمان شعب فلسطين من حقوقه الأساسية في تقرير المصير والعيش بحرية في وطنه. فقد حرم الفلسطينيون من حقهم في العودة إلى ديارهم والعيش بكرامة وأمان. ويقتضي التوصل إلى حل دائم للصراع في الشرق الأوسط انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونحن سعداء بأن منحت الجمعية العامة فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة، غير أنه يحزننا أن إسرائيل قد أعلنت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - في رد فعل منها على ذلك القرار - أنها قد سرّعت التخطيط لبناء ما يربو على ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس تهدد بتقسيم الضفة الغربية إلى شطرين. ولا شك في أن هذه القرارات

ذات الدول التي لم توفر جهدا لتصعيد الأزمة السورية عبر دعم وإيواء وتسليح الإرهاب والتطرف والتخريب في بلدي، سوريا، وإفشال أي حل سلمي لهذه الأزمة في البلد. وأخص بالذكر في هذا المجال، كلا من السعودية وقطر وتركيا.

لن أسهب أكثر من ذلك، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى أن الحكومة السورية قد طرحت مؤخرا برنامجا سياسيا شاملا لحل الأزمة الجارية في سوريا، حلا وطنيا عبر الحوار بين السوريين أنفسهم وبقيادة سورية. وقد تم تعميم هذا البرنامج في الوثيقة S/2013/9. وبشكل مواز، نحن ندعو كل من يدعي الحرص على حل الأزمة في سوريا حلا سلميا، أن يتفاعل إيجابيا مع هذا البرنامج ويطرح أفكارا بناءة لدعم تنفيذه، بدلا من التحريض على رفض الحلول السياسية ورفض الحوار الوطني، ومن ثم التباكي أمامكم هنا بشكل كاذب على عدم إحراز تقدم في المساعي المبذولة لحل الأزمة حلا سلميا بين أبناء الوطن الواحد.

أخيرا، كم كنا نأمل فعلا أن يكون أول بيان لزميلتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بعد بدء الولاية الثانية للرئيس اوباما، وكذلك بياني زميلي ممثلي فرنسا وبريطانيا، كم كنا نأمل أن تكون بياناتهم متوازنة وذات صلة بالواقع السوري الحقيقي على الأرض ومنسجمة مع التزامات هذه الدول بموجب أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وبيان جنيف ومهمة الإبراهيمي، وبحيث تكون بياناتهم منفتحة على أولوية دعم آليات الحوار الوطني الرامية إلى حل الأزمة في سوريا، حلا سياسيا سلميا بين السوريين أنفسهم وبقيادة سورية، تماما كما وافق على ذلك مجلس الأمن في قراراته المتعلقة بالأزمة السورية، بدلا من تأليب شريحة من المعارضة السورية ضد وطنها ومصالح شعبها، وبدلا من الدفع باتجاه المزيد من التخريب والإرهاب في بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

القائمة بالاحتلال على أن توقف فورا الإجراءات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل وفقا للقرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وأود أن أشكر المنسق الخاص، روبرت سيربي، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية. وأود أيضا أن أشكر الآخرين في الترحيب بمشاركة وزير الشؤون الخارجية لدولة فلسطين المراقبة، السيد رياض المالكي، في المناقشة اليوم وأشكره على بيانه. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل على بيانه.

وفي زخم التحولات غير المسبوقة التي يشهدها العالم العربي، فإن من الواضح أن استمرار الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط ليس في مصلحة المنطقة. فلم تجر أية محادثات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على مدى أكثر من عامين. ولم تسفر جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، من أجل استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين عن أي نتائج.

واستنادا إلى ذلك، فقد كان التصويت بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من ٢٠١٢ بشأن رفع مركز فلسطين إلى دولة مراقبة غير عضو تطورا إيجابيا. وكان ذلك إنجازا بالغ الأهمية بالنسبة لفلسطين في تاريخها وكفاحها الطويلين الشاقين من أجل بلوغ هدفها النهائي

غير القانونية والانفرادية من جانب إسرائيل تعود سلبا على تحقيق حل الدولتين. وسيكون النشاط الاستيطاني المعلن عنه انتهاكا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ولنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على حد سواء. وقد تفاقمتم الحالة أكثر عبر إعلان انتقامي إضافي مؤخرا من جانب إسرائيل، تعترم فيه منع الإيرادات عن السلطة الفلسطينية. ومن رأينا أن هذا القرار الجائر من قبل السلطة القائمة بالاحتلال سيعوق الفلسطينيين عن إيصال الخدمات العامة التي تشتد الحاجة إليها.

ولا تزال حالة الآلاف من السجناء الفلسطينيين - بمن فيهم النساء، والمسؤولون المنتخبون علاوة على ٣٠٠ طفل في مراكز الاحتجاز الإسرائيلي تشكل مصدرا للقلق. وتجب مواجهة هؤلاء المحتجزين بالتهامات ضدهم وتقديمهم إلى المحاكمة مع توفر ضمانات قانونية لهم، أو الإفراج عنهم دون تأخير. ويجب وقف انتهاكات حقوق الإنسان لهؤلاء المعتقلين. ونذكر أن تأخير العدالة إنما هو إنكار للعدالة نفسها.

ونكرر التأكيد على قرارات مجلس الأمن السابقة فيما يتعلق بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وأنها تشكل عقبة رئيسية أمام السلام. ومن رأينا أن أفضل الموجهات المؤدية إلى تحقيق حل الدولتين هي قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة - بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) - علاوة على مبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ونكرر دعمنا الكامل لتحقيق دولة مستقلة ذات سيادة ومتواصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء في فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وكرامة.

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان وفي مرتفعات الجولان السورية المحتلة، فإن وفد بلدي يدعو إلى الاحترام التام للقرارين ٤٩٧ (١٩٨١) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحث الدولة

الدولي بالأخطار التي يمكن أن يحدثها الجمود المستمر في عملية السلام. ونأمل أن يواصل كلا الطرفين التمسك باتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ أحكامه بحسن نية.

ونرحب بشدة بالتقارب الأخير بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. ونأمل أن تؤتي الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة أكلها قريباً، بما يمكن من تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات وإعادة توحيد مؤسسات الدولة الفلسطينية، فضلاً عن اتخاذ تدابير إعمار وتنمية المجتمع الفلسطيني.

وللهند تاريخ طويل من التضامن مع الشعب الفلسطيني. ففي عام ١٩٧٥ كانت الهند أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي عام ١٩٨٨ كانت الهند من أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين. وواصلت الهند أيضاً تقديم المساعدة المادية إلى السلطة الفلسطينية منذ إنشائها. فقد كانت شريكا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين في سعيها إلى بلوغ حياة كريمة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد كانت مساعداتنا مخصصة لدعم جهود الإغاثة الإنسانية ومشاريع التنمية وإنشاء المرافق التعليمية ومنشآت التدريب ودعم الميزانية وغيرها.

وقد تعهدت الهند هذا العام بتوفير ١٠ ملايين دولار لدعم ميزانية فلسطين. وتقدم الهند تبرعا سنويا أيضا بقيمة مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتواصل الهند العمل على تنفيذ مشاريع في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وبناء المدارس عقب التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم أثناء زيارة الرئيس عباس إلى الهند في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك تنفذ الهند مشاريع التنمية في فلسطين إلى جانب البرازيل وجنوب أفريقيا بصفتها شريكتين في منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

التمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء. وقد شاركت الهند - التي اضطلعت بدور استباقي دوما فيما يتعلق بمحشد الدعم اللازم للقضية الفلسطينية في المحافل المتعددة الأطراف - في تقديم مشروع ذلك القرار. وتواصل الهند دعم سعي فلسطين للحصول على العضوية الكاملة وعلى قدم المساواة في الأمم المتحدة.

وقد ألحقت التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ذلك التصويت التاريخي في الجمعية العامة ضررا بالغا بالقضية الفلسطينية. ولا يزال تكثيف أنشطة الاستيطان من جانب إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، على الرغم من الإدانة الدولية لتلك الأنشطة على نطاق واسع، تخلق وقائع جديدة على الأرض، وبالتالي فهي تهدد فرضية حل الدولتين من أساسه. ونشارك الآخرين في حث إسرائيل على إنهاء النشاط الاستيطاني بغية تمكين الجانب الفلسطيني من الحضور إلى طاولة المفاوضات.

ولا تزال المستوطنات وحواجز الطرق وعناصر البنية التحتية ذات الصلة بالاحتلال تسبب معاناة شديدة للسكان الفلسطينيين. وتؤثر هذه العوائق سلبا أيضا سلبا على سير مؤسسات الدولة الفلسطينية بصورة طبيعية. فالسلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية حادة. ومن شأن هذه الأزمة أن تقوض التقدم الكبير المحرز في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ما لم يول اهتمام فوري لهذه المسألة. وهناك حاجة ملحة إلى دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة النقص في الميزانية.

لقد دخل الحصار المفروض على غزة عامه السادس. وهو يلحق الضرر بالخدمات الأساسية، وبالنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية. وفي حين اتخذت إسرائيل تدابير عديدة من أجل السماح بتدفق السلع الأساسية إلى غزة، فإنه لا يمكن لهذه التدابير أن تكون بديلا عن رفع الحصار. وتمثل الأعمال العدائية الأخيرة في غزة مرة أخرى تذكيرا صارخا للمجتمع

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي سيدي به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد شغلنا عضوية مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين، بوصفنا عضوا منتخبا، وأتيحت لنا خلال هذه الفترة فرصة المشاركة في المناقشات بشأن موضوع اليوم ٢٤ مرة على الأقل. وربما يكون السؤال الذي ينبغي أن يطرح في هذه المرحلة هو ما يلي: "ما الذي حدث بالفعل في الأشهر الأربعة والعشرين الماضية، أو السنوات القليلة الماضية في هذا الشأن؟" إجابتنا الموضوعية عن هذا السؤال هي أنه خلال السنوات القليلة الماضية شهدنا ما يلي: استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية؛ واستمرار انعدام الأمن لشعبي فلسطين وإسرائيل؛ واستمرار الحصار المفروض على غزة؛ واستمرار الصراع في غزة، واستمرار إطلاق القذائف على جنوب إسرائيل؛ واستمرار بناء الجدار العازل؛ واستمرار تهديد السلام والأمن الإقليميين والدوليين؛ واستمرار تقاعس مجلس الأمن.

ليس ذلك سجلا رائعا للأمم المتحدة بصفة عامة، ولمجلس الأمن على وجه الخصوص، الذي ظلت الحالة تتدهور أمام عينيه على مدى عقود بدون أي أمل في التوصل إلى حل دائم. في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، رحبت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أغلبية أعضاء مجلس الأمن، بمنح فلسطين مركز الدولة المراقب لدى الأمم المتحدة.

لقد سنحت لمجلس الأمن في العام الماضي الفرصة لإقرار دولة فلسطين، ولكنه، للأسف، فشل في القيام بذلك. واستبقا لردود الفعل على ضم فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة، كنا قد حذرنا من القيام بأي أعمال انتقامية. لكن، ما إن رحبنا بفلسطين في كنف الأمم المتحدة، حتى أعلنت إسرائيل أنها ستحجب الإيرادات الضريبية الفلسطينية. رد الفعل الانتقامي ذلك غير قانوني وغير أخلاقي، لأنه يشكل عقابا جماعيا للسكان الفلسطينيين، ويؤثر سلبا على فعالية السلطة

وتؤيد الهند التوصل إلى تسوية تفاوضية من شأنها أن تسفر عن قيام دولة فلسطينية مستقلة موحدة وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام، على النحو الذي تم إقراره في مختلف قرارات مجلس الأمن وخارطة الطريق التي أعدها المجموعة الرباعية. وأود أن أذكر هنا أيضا أن إحراز التقدم على المسارين اللبناني والسوري لا يزال يكتسي أهمية بالغة من أجل تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

ما زلنا يحدونا الأمل في أن يتسنى في المستقبل القريب تهيئة بيئة تفضي إلى المحادثات المباشرة. وتقف الهند على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في مساعي الجماعة الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وفي الختام، ما زلنا يساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية واستمرار العنف في سوريا. وندين بشدة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان كافة، بغض النظر عن مرتكبيها. كما ندين بأشد عبارات الإدانة الأعمال الإرهابية التي ما فتئت ترتكب في سوريا. ونحث جميع الأطراف على وقف العنف والانخراط في إجراء حوار وطني شامل من أجل تسوية الصراع بالوسائل السلمية، استنادا إلى الأساس السياسي والقانوني المتفق عليه دوليا. بما في ذلك القراران ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) والبيان المشترك الصادر عن فريق عمل جنيف (S/2012/523، المرفق).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للمنسق الخاص روبرت سيري لإحاطته أمام المجلس وللبينان اللذين أدلى بها وزير الخارجية دولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

في ظل عدم وجود أفق للسلام، وعدم إحراز المجموعة الرابعة أي تقدم ملموس، فإننا نرى بضرورة أن تخضع جدوى المجموعة الرابعة للتقييم على وجه الاستعجال. بما أن الأمم المتحدة عضو في المجموعة الرابعة، فإن دولها الأعضاء ملزمة بالتساؤل عن جدوى المجموعة وعن دور الأمم المتحدة فيها.

فيما يتعلق بالحالة في سوريا، يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية، بما في ذلك العنف ضد اللاجئين الفلسطينيين في البلد. ما زال من رأي جنوب أفريقيا أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحوار الوطني الشامل بمشاركة الجميع، بعيدا عن أي شكل من أشكال التخويف أو العنف أو التدخل الخارجي بهدف تغيير النظام. سورية بحاجة إلى انتقال سياسي يعبر عن إرادة شعبها. في ذلك الصدد، ندعو مرة أخرى إلى الإحجام عن تسليح الأطراف كافة، بما في ذلك المعارضة.

وفي الختام، نرى أنه في بحثنا عن حل لقضية فلسطين ينبغي ألا يحدد بصرنا عن الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا. وعليه، فإننا ندعو المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تسريع الجهود البناءة الرامية إلى إيجاد حل شامل لأزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك المساران السوري واللبناني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد خياري (تونس): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن على تنظيمها هذه الجلسة الهامة التي تتيح لنا الفرصة جميعا للوقوف على آخر التطورات في منطقة الشرق الأوسط، خاصة الأحداث التي تشهدها قضية فلسطين. كما أود أن أتقدم بالشكر للمنسق الخاص للأمم المتحدة السيد روبرت سيرى على التقرير القيم الذي قدمه. ونرحب بالدكتور رياض المالكي وزير الشؤون الخارجية لدولة فلسطين وبيانه الهام الذي أدلى به أمام مجلس الأمن.

الفلسطينية، التي تواجه بالفعل تحديات خطيرة فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتوفير العديد من المنافع العامة. نحن ندين ذلك العمل، وندعو إسرائيل إلى احترام القرار بشأن فلسطين، لأنه، في الواقع، يشكل خطوة إيجابية نحو تحقيق حل الدولتين.

تدين جنوب أفريقيا استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يقوض استمرار بناء المستوطنات حل الدولتين بعزله القدس الشرقية، وبتهدده قابلية الدولة الفلسطينية للحياة وتواصل أراضيها. كما تشكل تلك المستوطنات غير القانونية عقبة رئيسية أمام استئناف المفاوضات المباشرة، وبالتالي تحقيق السلام المستدام. لقد حان الأوان لأن ينطق المجلس بصوت واحد مدينا تلك الإجراءات ذات المردود العكسي. نحن ندين أعمال العنف كافة، بغض النظر عن مصدرها، لأنها تقوض صلاحية حل الدولتين.

وعلى الرغم من النداءات الموجهة إلى إسرائيل لرفع الحصار المفروض على غزة، فإنها تواصل تنفيذ سياساتها في القطاع بدون أن تخضع للعقاب، وبدون أن يتخذ المجلس أي إجراء. يجب على إسرائيل أن توقف تلك السياسات، لأنها تتعارض مع القانون الدولي وتجعل السلام بعيد المنال. وكما نعلم جميعا، فإن في قلب المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في غزة، يكمن استمرار الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية، ولا سيما استمرار الحصار المفروض على غزة.

الجهود المتواصلة التي تبذلها مصر في التوفيق بين الأطراف الفلسطينية جديدة بالثناء حقا. ونحض الأطراف الفلسطينية على أن تمضي قدما في جهود المصالحة من أجل توطيد المكاسب التي تحققت، وأن تعمل متحدة من أجل التحرير الدائم للشعب الفلسطيني. ليس من المبالغة في شيء أن نؤكد على أهمية وحدة الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى بناء دولة جديدة ومزدهرة يتوقف اكتمال تحقيقها على تنفيذ حل الدولتين.

من شأنه أن يغير الحقائق على الأرض. فالقرارات الخاصة بزيادة بناء المستوطنات تعد خرقاً فادحاً لأحكام القانون الدولي التي تنظم الوضع القانوني للأراضي الواقعة تحت الاحتلال، خاصة وأن هذه القرارات هي إجراء من شأنه تغيير طبيعة الأراضي المحتلة، وتحمل في طياتها خطر تقسيم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتهديد فرص إقامة الدولة الفلسطينية.

إن بلادي تستنكر بشدة محاولات إسرائيل فصل القدس الشرقية عن محيطها من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتهويدها وتعتبر أن هذه المحاولات تعرقل مساعي التوصل إلى سلام عادل وشامل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما أنها تعد تهديداً واضحاً لحل الدولتين الذي يحظى باتفاق المجتمع الدولي.

نأمل في مستهل سنة جديدة أن تكف سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن ممارساتها الاستفزازية وحملاتها الاستيطانية المتواصلة من أجل تهينة الظروف للخروج من حالة الجمود التي تعترى قضية الشعب الفلسطيني العادلة من خلال تجاوز منطق إدارة الصراع الذي ساد خلال السنوات الأخيرة وإعادة تركيز الجهود الدولية حول المرجعيات الثابتة المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات الصلة. وعلمنا أن نعمل سوياً على أن تتجه الجهود نحو إضفاء ديناميكية جديدة هدفها تناول المسائل الأساسية والجوهرية للصراع.

وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يشدد على الدور المحوري لمنظمة الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن في هذه المرحلة الدقيقة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي أوكل إليه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين. ونود في هذا السياق أن ننوه بالتطور الإيجابي الحاصل في العديد من مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن. ونأمل أن يسهم هذا التطور في إعلاء صوت الشرعية الدولية

يمثل اعتماد الجمعية العامة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ القرار 19/67 القاضي بمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة حدثاً بارزاً في مسيرة الشعب الفلسطيني بتحقيق طموحاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة. لقد جاء القرار تعبيراً عن دعم المجموعة العربية الواسع لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار حل الدولتين. ويبين هذا الحدث التاريخي بوضوح أن ليس هناك بديل عن السعي في اتجاه السلام والاستقرار وفتح أفق جديد لشعوب المنطقة بأسرها. غير أن إسرائيل، القوة المحتلة، ما زالت لا تعي الفرصة السانحة للسلام التي يمثلها قرار المجتمع الدولي، وقد باشرت على الفور التعبير عن رفضها القاطع للقرار وللمرحلة الجديدة التي يمثلها في تاريخ المنطقة.

لم تقتصر على الرفض فحسب، بل جأحت الإجماع الدولي بتحدٍ جديد تمثل في تنفيذها لعملية عقاب شملت مواصلة الاستيطان وتكثيفه، وحرمان الفلسطينيين من مبالغ عائدات الضرائب الراجعة إلى السلطة الفلسطينية، فضلاً عن ممارساتها التي تهدف إلى تقويض مقومات السيادة الفلسطينية على الأراضي المحتلة.

ومن خلال ردها السليبي على التحرك الفلسطيني الذي يحظى بدعم دولي واسع النطاق تبين إسرائيل للعالم بأسره أن السلام ليس هو الهدف الذي تطمح إليه. وقد تمثل ردها على هذا التوافق الدولي في الإعلان عن قرار مواصلة بناء المستوطنات وتسريع وتيرتها، الأمر الذي أثار استنكاراً دولياً واسعاً، لما لهذا القرار من تداعيات على فرص السلام وعلى تهينة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات.

أدى استمرار إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني وانتهاجها سياسة الأمر الواقع إلى تماديها في الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتؤكد هذه الممارسات استمرار إسرائيل في التنصل عن التزاماتها الدولية واتخاذ كل ما

والإنسانية المتمثلة في احتلال الأراضي العربية بشكل غير قانوني وتوسيع المستوطنات، وحصار قطاع غزة وقتل المدنيين بلا رحمة وهلم جرا.

وقررت إسرائيل مؤخرا بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة فيما تصادر الأراضي وتستولي على الأموال، مما يهدد على نحو خطير الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في الوجود. وهي تفعل ذلك على سبيل الانتقام السياسي ردا على منح فلسطين مركز الدولة المراقبة في الأمم المتحدة.

وهذه أعمال في غاية الاستفزاز والتحدي لغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي أيدت إقامة دولة فلسطينية مستقلة وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

ومصادرة إسرائيل السفارة للأرض الفلسطينية بدعوى التوسع الاستيطاني تبين بوضوح أن إسرائيل وحدها هي التي تسبب تفاقم الوضع وتهدد على نحو خطير السلام والأمن في الشرق الأوسط.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدين بشدة توسيع إسرائيل للمستوطنات وتطالب إسرائيل بالوقف الفوري لأي عمل يقوض السلام والأمن في المنطقة ويسحب قواتها من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني. والاستفزازات الإسرائيلية المستمرة لا يمكن تصورها دون دعم وحماية الولايات المتحدة. وهذا يدل بوضوح على رياء الولايات المتحدة في سياستها تجاه السلام في الشرق الأوسط.

وإقامة دولة فلسطين المستقلة حق سيادي غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني.

وهناك اليوم اتجاه عالمي لدعم النضال المبرر للشعب الفلسطيني في سبيل إقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية داخل حدود عام ١٩٦٧.

التي نطمح إلى تطبيقها لمنح الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكري لكم على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس اليوم.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كما شهد العالم في العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر القرار ١٩/٦٧، بشأن منح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو بتأييد الأغلبية الساحقة. وكان منح مركز المراقب غير العضو لفلسطين في الأمم المتحدة حدثا تاريخيا جسد رغبة المجتمع الدولي في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود للأراضي الفلسطينية وفي إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وقد شارك وفد بلدي في تقديم القرار ودعمه، جنبا إلى جنب مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة فلسطين مرة أخرى على مركزها في الأمم المتحدة.

غير أنه من المؤسف للغاية أن الوضع الفلسطيني يتدهور بدلا من التحرك في اتجاه إيجابي، على الرغم من دعم المجتمع الدولي المطلق والجهود التي يبذلها.

فإسرائيل تصم أذنيها عن المطالب العادلة والمنصفة للمجتمع الدولي وتواصل التمسك بالسياسات العدوانية

وأود أن أعرب عن تقدير الحركة للمشاركة الرفيعة المستوى في هذه الجلسة الهامة، وكذلك للتقرير المقدم من السيد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ترى الحركة أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وتنتهك العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وهذه الأنشطة تقوض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وسلامتها ومقومات بقائها ووحدتها. كما أن هذه المسألة لا تزال تشكل أكبر عقبة أمام تحقيق السلام، حيث تضر بجميع الجهود الرامية إلى إحياء مفاوضات سلام ذات مصداقية تهدف إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وإحلال سلام عادل ودائم وشامل.

تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ جراء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. وتدين الحركة الإعلان الاستفزازي من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنها ستبني ٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية على أراض فلسطينية مصادرة، في الجزء الشرقي من القدس، المعروفة على نطاق واسع بخطة E-1، بالإضافة إلى تصريحات تتعلق ببناء ٣ ٦٠٠ وحدة استيطانية أخرى.

وتشكل تلك الأعمال المؤسفة المتعاقبة بسرعة انتهاكا جسيما لجميع المبادئ وقواعد القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على حالات الأراضي الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وتمثل احتقارا صارخا لمطالب المجتمع الدولي وإرادته، ولليد الممدودة من قبل القيادة الفلسطينية لتحقيق السلام. وتنسب أيضا، أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية والأعمال غير القانونية التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون في وقوع دمار مادي واقتصادي

وقد بلغ عدد الدول في الأمم المتحدة التي اعترفت بدولة فلسطين أكثر من ١٣٠ دولة، وهو ما يمثل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومنح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو هو تطور كبير يشجعنا جميعا.

وهذا الواقع سيؤدي بالتأكيد إلى حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وإلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

وينبغي لمجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته في صون السلم والأمن الدوليين، إيلاء الاهتمام الواجب للحقائق المتغيرة اليوم واتخاذ تدابير قوية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وعدم التغاضي عن جرائم إسرائيل اللاإنسانية، مثل الحصار المفروض على قطاع غزة وتوسيع المستوطنات.

وإذا استمر مجلس الأمن، على الرغم من مطالب المجتمع الدولي، في عدم حماية سوى مصالح بلد معين دعما لإسرائيل، فإن ذلك سيؤثر سلبا على السلام والأمن في الشرق الأوسط وسيلحق الضرر أكثر من أي وقت مضى بمصداقية وموثوقية مجلس الأمن في نظر المجتمع الدولي.

ختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه الكامل وموقفه الثابت المؤيد للقضية العادلة للشعب الفلسطيني لكي يستعيد حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وفي البداية، أود أن أعرب عن تقدير الحركة للرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن لعقد هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين.

يوليه ٢٠٠٤. وتدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لإلزام إسرائيل بوقف هذه الأعمال والتدابير غير القانونية.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ قلقها إزاء تدهور الحالة والظروف المزرية لآلاف الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين الذين يستمر اعتقالهم في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، بمن في ذلك ٣٠٠ طفل على الأقل، فضلا عن النساء والمسؤولين المنتخبين، وتدعو إلى الإفراج عنهم فوراً.

ولا يزال القلق يساور الحركة إزاء الحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة. وتدعو مرة أخرى إلى الرفع الفوري والكامل للحصار الإسرائيلي غير الشرعي، الذي دخل عامه السادس الآن، والذي يشكل انتهاكا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي، الذي يحظر العقاب الجماعي للسكان المدنيين الخاضعين للاحتلال. كما يجب أن تفتح إسرائيل جميع المعابر مع غزة بسرعة وبدون شروط، ووضع حد لعرقلتها المستمرة لحرية حركة للأشخاص وجهود إعادة البناء في قطاع غزة.

ولا تزال حركة عدم الانحياز متشبثة بالتزامها فيما يخص حاجة المجتمع الدولي الملحة للعمل بحزم وبشكل جماعي من أجل الوفاء بالتزامه الطويل الأمد، ومسؤوليته المرتبطة بالتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، على أساس القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام، بما في ذلك قرارات المجلس.

لا تزال الحركة مصممة على التزامها بمواصلة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع لتحقيق الكرامة والعدالة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، من خلال إقامة دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. وقد طال انتظار تحقيق تلك الأهداف النبيلة، ولن يؤدي استمرار تأجيلها إلا إلى جعل هدف حل الدولتين وتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم أمراً بعيد المنال.

واجتماعي كبير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذلك أمر مثير للاستياء، ويجب أن يتوقف.

وتدين حركة عدم الانحياز وترفض هذه الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة المحتلة، التي جرى تكثيفها عمدا منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧، الذي منح، في جملة أمور، فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وتطالب الحركة إسرائيل، السلطة المحتلة، بإلغاء تلك الخطط والتدابير فوراً، والوقف الكامل لجميع أنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة وما حولها، والتقييد بجميع التزاماتها القانونية.

و تستمر حركة عدم الانحياز في دعوة المجلس إلى الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين المترتبة عليه بموجب الميثاق، بما في ذلك فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتدعو حركة عدم الانحياز أيضاً الطرفين إلى العودة إلى طريق السلام على أساس المرجعيات الطويلة الأمد الخاصة بعملية السلام، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، المتعلقة بالتوصل إلى تسوية نهائية دائمة وعادلة.

كما تدين حركة عدم الانحياز أيضاً قرار إسرائيل المتعلق باحتجاز إيرادات الضرائب الفلسطينية المستحقة للسلطة الفلسطينية، في انتهاك للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين والقانون الدولي. بشأن هذه المسألة، أعلنت إسرائيل أيضاً بأن القرار انتقام بسبب اعتماد القرار ١٩/٦٧. ويشكل هذا العمل المؤسف عمل قرصنة وعقاباً جماعياً. وهو يعيق تقديم الفلسطينيين للخدمات العامة، ودفع رواتب القطاع العام، وعمل المؤسسات الحكومية ويفاقم بشكل أكبر الأزمة المالية.

وتعرب الحركة عن قلقها البالغ جراء تشييد جدار الضم العنصري، في انتهاك للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/

تلك الإجراءات غير القانونية، ويجب وقفها على الفور. ويجب توجيه رسالة إلى إسرائيل بشأن توقع أن تلتزم بسيادة القانون، وتوقف جميع الإجراءات غير القانونية الرامية إلى تغيير الحالة على الأرض وتحويلها، والتوقف عن كل عمليات الاستفزاز والتحرير. ولا يمكن التسامح مع إفلات إسرائيل الصارخ من العقاب وعدم اكتراثها بالقانون.

اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز بصفتي الوطنية، من أجل الرد على الإشارات التي لا أساس لها بلدي من قبل ممثل النظام الإسرائيلي.

حصل توافق في الآراء على مدى السنوات الـ ٦٥ الماضية بأن القضية الفلسطينية تشكل القضية الجوهرية في الشرق الأوسط، وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أية مشكلة أخرى في المنطقة. وهناك أيضاً توافق آراء متزايد مفاده أن عدوان إسرائيل المستمر والفظائع المستمرة بلا هوادة ضد الشعب الفلسطيني، تقع في صلب القضية الفلسطينية. ولذلك، يناقش المجلس اليوم الجرائم المتكررة والخطيرة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك بناءه لمستوطنات جديدة في فلسطين، وحجزه لمداخل الفلسطينيين.

ومع ذلك، حاول ممثل ذلك النظام، مردداً كلمات ممثل دولته الخليفة، مرة أخرى تحويل الانتباه صوب إيران ومن بين جملة أمور أخرى، أشار إلى البرنامج النووي السلمي الإيراني. والمفارقة هي أن ذلك النظام، يتحدث عن الأنشطة النووية السلمية لإيران، بينما يمتلك هو المخزون النووي الوحيد في المنطقة من الأسلحة النووية.

إن وضع السلاح النووي في أيدي ذلك النظام، مع ما له من سجل في ممارسة إرهاب الدولة والعدوان، كان دوماً مبعث قلق رئيسي للشرق الأوسط. ومن العبث، مثلما هو من المروع أن يحاول الإسرائيليون الآن إخفاء أعمالهم المشينة والشنيعة وراء التشدد بعبارات جوفاء تستهدف بلدي.

إن الحركة تأسف لفشل جميع الجهود المبذولة حتى الآن من قبل الأطراف الدولية والإقليمية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، في تحقيق أي تقدم بسبب العرقلة المتعمدة من جانب إسرائيل، السلطة المحتلة، ورفضها احترام معايير عملية السلام، وإصرارها على مواصلة تغيير الحقائق على أرض الواقع، في تناقض تام مع الهدف المتمثل في حل الدولتين، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

و تغتتم الحركة هذه الفرصة أيضاً للتعبير عن دعمها لجهود المصالحة الفلسطينية، التي لا تزال مصر ترعاها، وتأمل أن يتم قريباً استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، لما فيه فائدة التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبالانتقال إلى لبنان، تدين حركة عدم الانحياز انتهاكات إسرائيل المستمرة للسيادة اللبنانية، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من أجل وضع حد للحالة المهشة الراهنة وتفادي تجدد الأعمال العدائية. وتشكل هذه الإجراءات أيضاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وهي استمرار للعدوان الإسرائيلي على لبنان.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة المحتلة، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل، من أجل فرض ولايتها القضائية وإدارتها، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تنقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتحدد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز دعواتها لمجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء عاجل يبعث برسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة المحتلة مفادها بأنه لن يجري التسامح مع كل

فاستمرار بناء المستوطنات وتوسيعها بشكل غير قانوني يزيد من تعقد مشكلة تفتيت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهذا ما يعرقل آفاق المفاوضات بالضرورة.

وفي غضون ذلك، ما فتئت غرة تتحمل المعاناة الشديدة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي الذي يجعل الانتعاش في تلك المنطقة يكاد يكون مستحيلاً. وبالتالي، علينا أن نعالج وبشكل عاجل وشامل الاحتياجات الإنسانية الملحة للسلطة الفلسطينية، والتي ترتبط بشكل مباشر بالسياسة الإسرائيلية المدمرة وغير المشروعة المتمثلة في حجب إيرادات الضرائب. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه إلى نداءات القيادة الفلسطينية الداعية إلى تقديم المساهمات التي تحتاج إليها السلطة على وجه الاستعجال من أجل القيام بمهامها ونشر الإغاثة الإنسانية وتنمية قدراتها.

وتبقي إندونيسيا مؤيداً قوياً لحل الدولتين، انطلاقاً من اقتناعها بأن دولة فلسطين مستقلة لها نفس الحقوق والمسؤوليات كغيرها من الدول، ستسهم في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وقرار الجمعية العامة التاريخي بمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، من خلال القرار ١٩/٦٧، دليل قوي حقاً على دعم أغلبية الدول الأعضاء لكفاح فلسطين من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير، تماشياً مع المبادئ المكرسة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، ومبادرة السلام العربية. ومع ذلك، علينا أن نواصل دعمنا لعضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة.

أنتقل الآن إلى الحالة في سوريا، التي تتأجج منذ بعض الوقت. لا بد لنا أن نعمل وبصورة ملحة من أجل إنهاء العنف فوراً ومعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان. وعلينا كذلك أن نكفل وصول المساعدة الإنسانية الحيوية إلى من يحتاجونها، بغية وقف المعاناة الإنسانية المؤسفة للشعب السوري. واستكمالاً لعمل الممثل الخاص المشترك، السيد

ومن الواضح أن دعايتهم ضد إيران كانت تهدف دائماً لذر الرماد في العيون لإخفاء أفعالهم وتحويل الأنظار عن سياسات اغتصاب الأرض وجرائمهم الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد روبرت سيرري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة. ويسر الوفد الإندونيسي بشكل خاص أن يرحب بمشاركة السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين، في هذه الجلسة.

ووفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز، وممثل جيبوتي باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وشأننا شأن الكثير من أعضاء المجتمع الدولي، تشعر إندونيسيا بقلق بالغ إزاء غياب التقدم في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وموقفنا في غاية الوضوح، فنحن نرى أن المستوطنات غير المشروعة هي العقبة الكأداء الرئيسية أمام آفاق السلام في الشرق الأوسط، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار بالنسبة لحل الدولتين. وفي الأشهر الأخيرة، واصلت إسرائيل تحديها بإعلان تصعيد الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، بما في ذلك من خلال ما يسمى بخطة الممر E-1. ويمثل هذا التوجه تحدياً لقضية السلام. ولا بد من التصدي له ووقفه.

ولتلك الاعتبارات، يكرر وفدي أن على إسرائيل أن تلتزم التزاماً كاملاً بقرارات هذا المجلس فيما يتعلق بالمستوطنات.

(S/2013/19، المرفق). ونود أن نغتني هذه الفرصة هنا اليوم لتجديد ذلك الطلب.

إن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره يحظى بدعم كاسح بين أعضاء الأمم المتحدة. وقد تجلّى ذلك بوضوح في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما رحبت الجمعية العامة، في القرار ١٩/٦٧، بدولة فلسطين كدولة مراقب غير عضو.

ونأمل أن يقنع ذلك التطور مجلس الأمن بالاضطلاع بدور أكثر فعالية في إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفترة طال أمدها، وخصوصاً في غياب عملية سلام نشطة، كان انخراط المجتمع الدولي يقتصر على رد الفعل، وصدرت بيانات في حالات محددة رداً على أعمال متفرقة، مثل قرار الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بالمضي قدماً في بناء مستوطنات جديدة في المنطقة E-1. فإذا كان المجتمع الدولي يلتزم بحل الدولتين حقاً، لا بد له من التفاعل وعدم الاكتفاء بموقف المراقب السلبي.

”نحن هنا.“ هذه عبارة من نداء وجهه فلسطينيون يعيشون في المنطقة E-1 وحولها، يطالبون فيه الأطراف ذات الصلة أن يدافعوا عنهم وألا يُطردوا من ديارهم ويصبحوا نازحين من جديد. ”نحن هنا.“ تلك كلمات من كانوا ضحية لهدم ممتلكاتهم المرة تلو الأخرى، ليصبحوا هم وأسرههم مشردين بشكل متكرر.

”نحن موجودون“ تذكير ضروري لنا جميعاً بأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو، في نهاية المطاف، حول شعب موجود بالفعل وعلى أرضه.

وتود آيسلندا أن تغتني هذه الفرصة لتحث مجلس الأمن على زيارة دولة فلسطين، بغية التأكيد من جديد على عدم

الاحضر الإبراهيمي، يجب أن يضطلع المجتمع الدولي بدور فعال وأن تتحد صفوفه من أجل إيجاد حل شامل للمسألة. وإندونيسيا ترحب بال مؤتمر الدولي لإعلان التبرعات من أجل سوريا، الذي سيعقد في أواخر الشهر الحالي في الكويت.

أخيراً، علينا كذلك أن نبدأ، دون إبطاء، عملية سياسية ترمي إلى إيجاد حلول تتفق مع آماني الشعب السوري وتطلعاته. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيسلندا.

السيدة غونارزدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يجب أن يتوقف الصراع في سوريا. إن عدم قدرة المجلس إلى يومنا هذا على الاتحاد من أجل العمل يضاعف آفاق السلام. فالصراع غدت له بالفعل عواقب وخيمة على سوريا والشعب السوري. ونحن جميعاً ندرك الثمن الفادح، حيث قتل ما يزيد على ٦٠.٠٠٠ شخص، إلى جانب الأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين التي تتزايد يوماً بعد يوم. ومن جانبها، قررت الحكومة الآيسلندية في الأسبوع الماضي المساهمة بقراءة ٢٠٠.٠٠٠ دولار لصالح المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بالريادة سعياً لإيجاد حل سياسي وسلمي من أجل سوريا والشعب السوري، وكذلك لصالح الاستقرار في المنطقة الأوسع، حيث يتهدده استمرار الصراع. ولم يعد التريث والانتظار خياراً وارداً. ومجلس الأمن لديه المسؤولية والأدوات لصون السلام والأمن الدوليين، والحالة تستدعي عملاً عاجلاً من جانب المجلس.

ولا بد من اتخاذ خطوات لضمان مساءلة النظام وكل المسؤولين عن الفظائع المروعة المرتكبة. ولهذا السبب، انضمت آيسلندا إلى الدول الأعضاء الـ ٥٧ التي وجهت في الأسبوع الماضي رسالة مشتركة إلى مجلس الأمن تطلب فيها أن يحيل المجلس الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية

بأنه لن تتم إزالة أي مستوطنات في الضفة الغربية هي بيانات مؤسفة، وكذلك الإعلان عن أنه لن يسمح بأي ضرر يلحق بالتواصل بين القدس ومعالي أدوميم.

إن عملية السلام تمر بفترة حاسمة. ووسط تقارير تفيد بأن احتمال التوصل إلى حل الدولتين يتناقص كل يوم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل وأن يحفز الأطراف على إجراء مفاوضات تركز على النتائج. ونحن نرحب بالاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين الرئيس عباس وخالد مشعل كخطوة هامة جدا نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية التي طال انتظارها. ولا شك في أن الصوت الفلسطيني الموحد سوف يجلب المزيد من الدعم للقضية الفلسطينية.

وبعد مجرد الانتهاء من الانتخابات في إسرائيل، نأمل مخلصين أن تيسر النتائج الطريق إلى السلام. وسوف تواصل تركيا دعم عملية السلام والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني نحو إقامة دولة معترف بها دوليا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

لذلك، رحبت تركيا بالطلب الفلسطيني لعضوية الأمم المتحدة، الذي قدمه الرئيس محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/592، المرفق الأول)، وهي تواصل دعم حق فلسطين في أن تتمثل تحت هذا السقف بين نظرائها الدوليين.

إن تحقيق وقف إطلاق النار بوساطة بارعة من مصر في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في غزة اقتضت اتخاذ خطوات بشأن رفع الحصار غير المشروع عن قطاع غزة. لكن مضى شهران، إضافة إلى أكثر من خمس سنوات من العقاب الجماعي على الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده للمساعدة في إنهاء هذا الحصار غير القانوني مرة واحدة وإلى الأبد.

شرعية المستوطنات، وقبول طلب دولة فلسطين في عضوية الأمم المتحدة، وأخيرا، جلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد موفتوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المناقشة المفتوحة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن عن الشرق الأوسط منذ الجلسة التاريخية التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.44)، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب مرة أخرى عن ثمانينا الصداقة للقيادة الفلسطينية، ممثلة اليوم بوزير خارجية دولة فلسطين المراقبة، على الاعتراف الدولي الذي طال انتظاره والمستحق عن جدارة بإقامة دولة فلسطينية.

وتعتبر تركيا التأييد الساحق من المجتمع الدولي خطوة أولية نحو تحقيق السلام الشامل والعاقل والدائم. إلا أنه ليس من الواقعي التوقع بأن يسود السلام عندما تنقض الدعائم الأساسية لرؤية الدولتين مرارا وتكرار نتيجة سياسات إسرائيل الاستيطانية. ومنذ المناقشة المفتوحة السابقة (انظر S/PV.6847)، أدر كنا عزم الحكومة الإسرائيلية على بناء على ما يسمى بمنطقة E-1. والدعوات إلى تقديم عطاءات لتشييد المباني الجديدة في كريات عربا وافرات، والموافقة على تشييد ٥٠٠ وحدة جديدة في رامات شلومو، والشروع في عملية التخطيط للبناء في غيفات هاماتوس وغيلو هي سياسات وإجراءات تظهر نية واضحة لجعل حل الدولتين متعذرا وغير واقعي وقابل للتطبيق. وندعو أيضا إلى استئناف تحويل إيرادات الضرائب والمقاصة التي يتعين على إسرائيل أن تسدها إلى فلسطين، وفقا لبروتوكول باريس.

ليست تركيا وحدها وإنما الغالبية العظمى من المجتمع الدولي قلقة جددا حيال هذه الأفعال. كما أعرب الأمين العام تكرارا عن قلقه بشأن النشاط الاستيطاني غير القانوني القائم. وهكذا، فإن البيانات التي تصدر عن القيادة الإسرائيلية وتفيد

الاعتراف الدولي بفلسطين، بحدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود بصفتي الوطنية أن أشدد على بعض الجوانب الهامة لهذه المسألة المعروضة علينا.

مرة أخرى، يعقد مجلس الأمن هذه المناقشات حول منطقة الشرق الأوسط دون تحقيق أي تقدم بشأن هذه المسألة. فالمشكلة السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط هي منهجية العدوان الإسرائيلي على فلسطين. يجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره في صون السلم والأمن الدوليين، ويتخذ على الفور تدابير عملية ملموسة كي تتوقف إسرائيل عن تجاوزاتها وسياساتها وممارساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني.

إن سلوك إسرائيل يتعارض عمدا مع قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وينتهك حقوق الإنسان لشعب بأكمله من خلال الانتهاكات الصارخة والمنهجية واللاإنسانية التي ينبغي أن تدينها هذه الهيئة.

والاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يبقى العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط. لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط طالما استمرت هذه الاعتداءات، وهي لا تراعي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

لقد اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما عمد أعضاؤها، بقرار من الأغلبية، إلى منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

وفي الأسبوع الماضي، استمع المجلس إلى السيدة نافي بيلاي والسيدة فاليري أموس عن البعد الإنساني للأزمة السورية وآخر التطورات على أرض الواقع. واليوم، استمعنا إلى إحاطة إعلامية من المنسق الخاص السيد سري. ومع مقتل أكثر من ٦٠٠٠٠ شخص، وتشريد مليوني نسمة، وحاجة ٤ ملايين نسمة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة، فإن الأزمة في سوريا هي أسرع أزمة إنسانية في العالم. فالشعب السوري ينتظر بفارغ الصبر اجراءات يتخذها المجتمع الدولي، لا سيما هذا المجلس بالذات. وقد بلغ العدد الإجمالي لطالبي اللجوء في المخيمات النشطة الخمسة عشر في تركيا ١٥٨.٠٠٠. وهناك خمسة مخيمات أخرى قيد البناء لتلبية الطلب المتزايد.

لقد قلنا مرات عديدة من قبل، وأكرر مرة أخرى، أننا سنواصل، بمساعدة من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، مد يد العون إلى الشعب السوري خلال هذه الفترة الأليمة. وبعد قولي هذا، نرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي وجهها أحد المتكلمين السابقين ظلما إلى بلدي في وقت سابق من هذا اليوم.

والحقيقة أن الأزمات في الشرق الأوسط ليس سهلا حصرها. فتشعباتها يمكن أن تهدد السلام والاستقرار الإقليميين، وحتى إلى أبعد من ذلك. والأمور تصبح أكثر تعقيدا عندما تتشابك مع الأزمات المختلفة. وهذا بالضبط ما نشهده في حالة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

ومن خلال تصويت الأغلبية الساحقة، بعث المجتمع الدولي برسالة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧). ونأمل أن تكون الرسالة قد قرئت بشكل صحيح ويُعمل بها على نحو طموح. وإذ نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام والمنسق الخاص، السيد سري، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الحاسم لاستئناف مفاوضات السلام الشامل بين الطرفين من أجل إيجاد حل عادل ودائم استنادا إلى

والتسبب في انعدام الأمن مما يؤدي إلى وقوع الأمة في أزمة اجتماعية وإنسانية لا يمكن التنبؤ بعواقبها. إن التزام هذه الهيئة يتمثل في النهوض بالسلم وليس العنف، ومنع زعزعة الاستقرار وليس تمويل شراء الأسلحة وتدريب الذين يزعمون زعزعة الاستقرار، وحماية الناس الأبرياء، وليس استخدامهم أو التغيرير بهم لأهداف جغرافية سياسية. وذلك أيضا من مسؤولية المنظمة بأسرها.

إن أي حرب أهلية في سوريا أو أي تدخل من جانب قوات أجنبية ستكون له عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين، وخاصة منطقة الشرق الأوسط. تتشاطر كوبا القلق إزاء الخسارة في الأرواح في سوريا، وفي أي مكان آخر في العالم. كذلك تدين أعمال العنف الجارية في ذلك البلد ضد السكان المدنيين الأبرياء وهي أعمال يقوم بها المتورطون في ذلك الصراع أو في أي صراع آخر. ونرفض أي محاولة للقيام بجهود مزعومة لحماية الأرواح البشرية واستخدام ذلك ذريعة للتدخل الأجنبي، سواء أكان تدخلا مباشرا أم بدعم من مجموعات مسلحة غير نظامية، بما في ذلك مجموعات المرتزقة التي تعيث تدميرا وقتلا.

تؤكد كوبا من جديد ممارسة الشعب السوري لحقه الكامل في تقرير المصير والسيادة من دون أي تدخل أجنبي أو أي تدخل آخر. ويتمثل دور المجتمع الدولي في هذه اللحظة العصيبة التي تشهدها دولة عضو في الأمم المتحدة في المساعدة على ضمان السلم والاستقرار في البلاد. ونكرر ثقتنا بقدرة الشعب السوري والحكومة السورية على حل مشاكلهما الداخلية من دون أي تدخل خارجي. ونطالب بالاحترام الكامل للحق في تقرير المصير والسيادة في ذلك البلد العربي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سري لانكا.

وشاركت كوبا في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، اتساقا مع موقفها الثابت بدعم قضية الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الاجراء خطوة مؤقتة صوب القبول النهائي لفلسطين الدولة الكاملة العضوية في الأمم المتحدة، التي تؤيدها كوبا تمام التأييد.

يتعين على مجلس الأمن أن يدرس ويقر من دون أي تأخير طلب فلسطين في عام ٢٠١١ بشأن الاعتراف بها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة.

إن الأعمال الانتقامية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق باتخاذ القرار ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ غير مقبولة. وإن وحشية تلك الأعمال ضد الشعب الفلسطيني أدت إلى وفاة الكثير من المدنيين الأبرياء وتدمير هائل في الممتلكات المادية مما فاقم من خطورة الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في تلك المنطقة الصغيرة المحاصرة. وبصورة مماثلة، فإن قرار إسرائيل بعدم تحويل العوائد الضريبية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية يشكل انتهاكات للاتفاقات المبرمة بين الطرفين والقانون الدولي. أما المخططات الجديدة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي أعمال تستحق الشجب الشديد.

إن كوبا ستواصل دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع والعادل من أجل تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها. وتحض كوبا إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي العربية كافة، وتكرر مرة أخرى موقفها المؤيد للسلم العادل والدائم لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط.

تتابع كوبا الحالة عن كتب في سوريا، ولم يتلق مجلس الأمن أي صك يطالب بتغيير النظام. ومما يبعث على القلق نوايا البعض المعلنة بشأن تخريض المجلس على اتخاذ إجراءات تهدف إلى زيادة العنف وتقويض أركان حكومة ذات سيادة

قطاع غزة، حيث أنها ما برحت ظروفًا يصعب تحملها. فحجم المظالم التي تقوم على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفردية قادر على إشعال فتيل العنف ليتجاوز الحدود. إن الحصار في غزة الذي دخل عامه السادس قد أسفر عن اقتصاد يعتمد على المعونة وعزز شعورًا باليأس والتطرف. فحتى أي تحسن متواضع في الحالة في غزة يقتضي رفع الحصار والتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

يتعين على الأمم المتحدة الإبقاء على تزويد الحد الأدنى من المواد الضرورية للأغلبية الساحقة من الناس في غزة. ونؤكد على تأييدنا القوي لعمل وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ستواصل سري لانكا تشجيع التقارب السياسي بين غزة والضفة الغربية. والوحدة السياسية والنهوض الاقتصادي للشعب الفلسطيني سببهما في إمكانية تحقيق حل الدولتين. ويسرنا أن السلطة الفلسطينية، على الرغم من القيود السياسية والاقتصادية الشديدة المفروضة عليها، أحرزت تقدماً في بناء المؤسسات. ونشعر بالفرح بشكل خاص بإزاء الصعوبات المالية الشديدة المفروضة على السلطة الفلسطينية.

وفي حين أنه يجب على إسرائيل أن تكف عن الإجراءات التي تتعارض مع القواعد والممارسة الثابتة للقانون الدولي، ومع تأييدنا لحل الدولتين، ندرك أيضاً الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ويمكن للفلسطينيين والإسرائيليين أن ينعموا بالأمن والسلم بوصفهم جيراناً من خلال التوصل إلى حل سياسي متفق عليه بصورة متبادلة على أن تكون حقوق الإنسان في قلب ذلك الاتفاق.

إن عملية السلام التي تم احتضانها بحماس قد وصلت إلى طريق مسدود ولا تزال التوترات تتصاعد. وإن ما يشجع

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك بقية المتكلمين بالإشادة بكم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة. وتؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الشرق الأوسط يزيد من القلق على السلام العالمي في كل يوم يمر. والعالم يحتاج إلى قيادة استباقية لمعالجة حالة عدم اليقين الخطيرة في المنطقة. ونعتقد أنه من مسؤولية الأطراف تهيئة البيئة اللازمة لتيسير إحلال السلام. وإن مواصلة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامل حاسم في مضاعفة الشك وعدم الثقة بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط.

إن أعمال الاستيطان التي تقوم بها الدولة المحتلة تمثل انتهاكات واضحة للقانون وللمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد دان مجلس الأمن والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية النشاط الاستيطاني كونه غير شرعي. وما برح استئناف المفاوضات أيضاً مرتبطاً بتلك المسألة. وقد شعرنا بالجزع أيضاً إزاء تصعيد النشاط الاستيطاني غير الشرعي بعد قرار الجمعية العامة بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. إنه استفزاز ليس له ما يبرره في حالة صعبة بالفعل.

وعلى الرغم من الفترة الوجيزة للاحتفال في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ بمنح فلسطين مركز جديد، لم يحرز بعد الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير والاستقلال والسيادة وما زالوا محرومين من الكثير من أراضيهم. إن استمرار ممارسة إسرائيل في هدم منازل الفلسطينيين تزيد من درجة الاستياء. والاستمرار في تلك الممارسة لا يساهم في بناء الثقة أو عملية السلام. ونحن نشجع الطرفين على ممارسة ضبط النفس من أجل الهدف الأكبر المتمثل في إحلال السلام.

يجب على العالم أن لا ينسى الحالة الإنسانية المزرية التي يعاني منها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة

يعيشون على كد الآخرين. وقد أرهق الأبيجي من قهر الآلهة الذين كانوا يسخروهم فتمردوا عليهم وعاشوا حياة مضيئة في نور الشمس الساطعة.

وفي ذلك الزمن السحيق، ثارت الآلهة والبشر ضد الاضطهاد والظلم. ونحن نستحضر تلك الأسطورة الآن حيث يطالب الشعب الفلسطيني بحقه غير القابل للتصرف في ممارسة سلطته على أرضه وتبوء مكانه اللائق في التاريخ، دون إخضاع أو اضطهاد. وهذا الحبل السري الذي يربط شعباً بجزوره في أرض أجداده يساعدنا في شرح المقاومة البطولية للفلسطينيين والعرب في الشرق الأوسط دفاعاً عن هويتهم الوطنية والثقافية.

لقد منع أعضاء دائمون في مجلس الأمن هذا المجلس من النهوض بترتيبات لتيسير التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، تحقيقاً لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتساعد الصراع يرتبط بالإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فنخبته السياسية والعسكرية التي تستغل الدعم والبطش وقوة حق النقض الذي يتمتع به عضو دائم في مجلس الأمن، تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والقانون الإنساني الدولي انتهاكاً صارخاً.

وانتهكات تلك النخبة للقانون الدولي في الأراضي المحتلة لدولة فلسطين واضحة. وتشمل إجراءاتها، في جملة أمور، الاستخفاف بسيادة الشعب الفلسطيني على أرضه، وتدمير اقتصاده، وتشريد السكان، وتدمير البنى التحتية والمحاصيل الرئيسية، والاعتداءات الجماعية والمستهدفة في إطار سياسة إرهاب الدولة التي تنتهجها. ويكشف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني النقاب أيضاً عن المصالح السياسية والاقتصادية الإمبريالية المرتبطة بمصالح سياسية واقتصادية لمجموعات من

على مناخ يفضي إلى السلام اتباع نهج متبادل يراعي شواغل كل طرف من الطرفين. فيجب على طرفي النزاع السعي بهمة لاغتنام كل إمكانية للسلام لكي تحقق في نهاية المطاف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل. ولا تزال سري لانكا ملتزمة بإحراز الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وملتزمة أيضاً بحل الدولتين. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نكرر تأييد بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة لبلدكم العظيم باكستان في اضطلاعهم بواجباته بوصفه رئيساً لمجلس الأمن.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. إن حقوق الشعب الفلسطيني في أراضيهم هي حقوقه في أرض أجداده التي تُحكم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض الحصار والعزلة عليها. وهذا الممر الطبيعي بين آسيا وأفريقيا، ومنفذه إلى البحر الأبيض المتوسط، كان مهد ثقافات قديمة قبل أن تصبح المنطقة مطعماً للمستعمرين والامبراطوريات القديمة والحديثة.

وتبين الاكتشافات الأثرية أن أقدم القرى في تاريخ البشرية يرجع عهدها إلى ٩ ٠٠٠ سنة قبل زمننا هذا. وفلسطين كثر زاحر بتاريخ يمتد آلاف السنين. وملحمة أتراهاسيس تحكي لنا عن العهد البابلي "عندما كانت الآلهة تسير في طرق الرجال" - في زمن لم يكن البشر قد سكنوا الأرض بعد. وكانت الأرض يسكنها الآلهة وحدهم، حيث انقسموا إلى طبقتين: الإبيجي، وكانوا يستصلحون الأراضي ويكدون ليطلعوا الآلهة ويسرون لهم سبل الرفاهية، والأنوناكي الذين كانوا

وفي الظروف التاريخية الحالية، حيث تفرع طبول الحرب، دعا مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٢، إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط والنهوض بها على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)؛ ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية. وأعلن قادة الحركة:

”أن بناء وتوسيع المستوطنات والجدار العازل... يتناقض تماماً مع عملية السلام ويجب أن يتوقف بالكامل من أجل استئناف مفاوضات سلام ذات مصداقية“. وأكدوا أيضاً على:

”الضرورة الملحة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع الذي طال أمده لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وأكدوا كذلك موقفهم الثابت دعماً لتحقيق استقلال دولة فلسطين على كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية كعاصمة لها“.

وختاماً، فإن حكومة الرئيس هيغو تشافيز فرياس في جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد من جديد دعمها للتطلع المشروع لدولة فلسطين لكي تصبح عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. ونأمل أن تُسحب اعتراضات عضو دائم في هذه الهيئة كيما يتسنى للجمعية العامة الموافقة بسرعة على قبول دولة فلسطين كعضو كامل، وذلك في ضوء توصية محتملة من مجلس الأمن، اتساقاً مع أحكام الميثاق. وعلى مجلس الأمن أن يمارس كامل الصلاحيات التي يخوله إياها في هذا الشأن ذلك الصك القانوني، أو الوثيقة المؤسسة للأمم المتحدة.

بلدان المنطقة. والرغبة في السيطرة على احتياطات النفط في الشرق الأوسط هي مفتاح فهم الموقف السائد.

وفنزويلا تكرر رفضها لتدخل القوى الأجنبية ودعمها لمجموعات إرهابية في سوريا مسؤولة عن العنف الواسع النطاق الذي يستهدف الإطاحة بالحكومة الشرعية للرئيس بشار الأسد. ونطالب بوقف العنف المسلح من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي للأزمة التي تواجهها الحكومة السورية وقوى المعارضة، على أن تؤخذ المبادرة السياسية التي اقترحتها الرئيس بشار الأسد قبل أيام في الاعتبار. ونكرر كامل دعمنا لسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، تماشياً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد استرعى بعض أعضاء مجلس الأمن الانتباه للتلاعب الانتهازي بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، فسادوا، لحسن الطالع، على احتواء مخططات بعض البلدان للتحريض على الحرب. إن طبيعة الأمم المتحدة وصلاحيات ميثاقها على المحك. والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة والعدوان المسلح هما الأسلوبان الأثيران للذات دأبت بعض القوى على استخدامهما لتحقيق مآربها الاستعمارية. وبزعم الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستلهاماً لسياسة تغيير النظام، تُذبح الشعوب وتدمر مؤسساتها الشرعية.

إننا نؤكد أنه لا يوجد إرهاب حميد. فكل الإرهاب شر، لأنه ينهض بتفكيك الدول وتفتيت سيادتها. ولم يكن الإرهاب ولا التدخل ولا انتهاك حقوق الإنسان خياراً مقبولاً البتة. وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد مرة أخرى أن الحوار السياسي واستخدام السبل السلمية في تسوية النزاعات هي الأدوات الأمثل لحل النزاعات أو الصراعات. والشعوب والدول ذات السيادة هي وحدها المسؤولة عن تصميم مصيرها وتحقيقه.

لنظام الأسد قابل للبقاء - يحترم حقوق الأقليات ويحافظ على التقليد السوري العريق بالتعددية، ويشكل حكومة ديمقراطية جديدة وسلمية تحترم حقوق جميع مواطنيها.

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى إيران. ما زالت كندا تعتقد أن النظام في إيران يشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين في العالم اليوم. ومما يؤسف له أن النظام لا يزال يبدد الجهود المكثفة للبحث عن إيجاد حل تفاوضي للأزمة الناجمة عن طموحاته النووية. ففي الأسبوع الماضي، حددت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى المفاوضات مع إيران، ولكنها للأسف عادت إلى فيينا خالية الوفاض. إن الأدلة على أن البرنامج النووي الإيراني لا يقتصر على الأغراض السلمية آخذة في الازدياد، ويبدو أن النظام الإيراني لديه القليل من الاهتمام الحقيقي بتبديد مخاوف المجتمع الدولي. وتشعر كندا بقلق بالغ من أن إيران تتلاعب باستعمال الدعم المقدم للاستخدامات السلمية للطاقة النووية كغطاء لبرنامج الأسلحة الذي يهدد الأمن الإقليمي والعالمي. إننا نناشد الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء أن تستخدم نفوذها مع النظام الإيراني للضغط من أجل إجراء تغيير عاجل ومفيد في النهج المتبع، بدءاً بالمشاركة البناءة مع الوكالة الدولية والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وألمانيا على حد سواء.

ويشكل النظام الإيراني أيضاً، في رأينا، تهديدا للقيم الإنسانية الأساسية التي تهدف جميع الأمم إلى حمايتها وتعزيزها. فقبل شهر واحد، اتخذت الجمعية العامة، للسنة التاسعة على التوالي، قراراً شاملاً بشأن حالة حقوق الإنسان في إيران (القرار ١٨٢/٦٧). ومن المؤسف أن القمع المنهجي لحقوق الإنسان يتواصل. ويستمر تنفيذ أحكام الإعدام، بما في ذلك عمليات الإعدام العلنية في الملاعب الرياضية والحدائق العامة، والانتهاكات المنهجية من جانب الأجهزة الأمنية الإيرانية، وزيادة خنق حرية التعبير، واضطهاد الأقليات العرقية والدينية،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لكي أنشاطر مع المجلس آراء كندا بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وكندا تود أن تبدأ ببعض الملاحظات فيما يتعلق بالحالة في سوريا.

(تكلم بالإنكليزية):

في سوريا، فإن المحاولة اليائسة للرئيس بشار الأسد للتشبث بالسلطة وحرمان السوريين من حقوقهم الديمقراطية المشروعة هي محاولة مأساوية مثلما هي عقيمة. وبعد أن خلف الصراع أكثر من ٦٠.٠٠٠ قتيل وما يزيد على ٦٥٠.٠٠٠ لاجئ أجبروا على الفرار من البلد، فإن معاناة الشعب السوري تستصرحنا للعمل. وازدراء الأسد الفاضح لمعاناة السوريين يبين بجلاء مروع أنه لن يتخلى عن السلطة طواعية، بينما تشير الفظائع التي ارتكبها إلى أن الصراع سيستمر طالما بقي في السلطة. ولذلك، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف. ونطالب مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين من خلال فرض جزاءات ملزمة ضد نظام الأسد قبل سقوط مزيد من الأرواح البريئة بلا داع.

وتقف كندا مع الشعب السوري في كفاحه ضد الطغيان. ولقد فرضنا ١١ جولة من الجزاءات على نظام الأسد ومؤيديه. وقدمنا مبلغ ٢٣,٥ مليون دولار كمساعدة إنسانية، ووفرنا أيضاً الدعم لجيران سوريا، الذين قبلوا بسخاء تحمل الأعباء الضخمة المرتبطة باستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين. كما ندعم المعارضة الديمقراطية السلمية، ونشجعها على الوصول إلى جميع الشعب السوري، بما في ذلك، على وجه الخصوص، المجتمعات العرقية والدينية المتنوعة في البلد. ولا بد لائتلاف المعارضة السورية أن يقنع السوريين بأنه بديل

النهائي، ويجعل من استئناف محادثات السلام أكثر صعوبة. إنه يثير التوقعات دون تغيير الحقائق على أرض الواقع، أو تحسين ظروف المعيشة، ويجازف في إعطاء انطباع خاطئ بأن فلسطين أصبحت دولة. لذلك، ستواصل كندا معارضة أية محاولات من جانب الفلسطينيين لاستعمال مركز أعلى من المركز المعترف به في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

(تكلم بالإنكليزية)

والواضح، من وجهة نظرنا، أن أفضل طريق لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل هو عودة كلا الطرفين إلى المفاوضات المباشرة على الفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد شانيكّا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن اشارك في المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن أعرب عن تقديرنا لباكستان على عقد هذه المناقشة، وللسيد روبرت سري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الثاقبة والشاملة عن الحالة السائدة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ولكنني أود أيضا أن أضيف بعض التعليقات التي تعبر عن موقفنا الوطني. ونظرا لضيق الوقت، سوف اقتصر في تعليقاتي على الحالة في فلسطين.

ليس هناك أدنى شك في أن الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا تزال تواجه العديد من التحديات واختبارات الزمن. وهذا نتيجة مزيج من العديد من العوامل، مثل غياب أي إرادة سياسية للمضي قدما بعملية السلام، واستمرار الأعمال الاستفزازية من جانب السلطة

وفرض قيود صارمة على الحياة الاجتماعية والثقافية. بطبيعة الحال، النظام الإيراني هو الراعي الإقليمي الأول لعمليات القمع، حيث يدعم الاستبداد الوحشي الذي يمارسه الأسد في سوريا. إن الشعب الإيراني يستحق أفضل من أن يعيش في مجتمع مغلق وخائف، معزول عن المجتمع الدولي. وعلى غرار جميع الشعوب، إنه يطمح إلى قيم الحرية والديمقراطية على الصعيد العالمي. وهو يستحق أن يعيش في بلد يكرم تلك القيم الإنسانية العالمية، وأن يتمتع بالحقوق والحريات نفسها التي تمثلها هذه المنظمة.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيرا، تود كندا أن تغتنم هذه الفرصة لتتناول مسألة المشاركة الفلسطينية في هذه الجلسة، وحقيقة أن ممثلها جالس خلف لوحة "دولة فلسطين". نخشى أن تخلق مشاركة فلسطين في هذه الجلسة بوصفها دولة فلسطين انطباعا مضللا. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي بيان أمام الجمعية العامة في إطار اتخاذها للقرار ١٩/٦٧، حدد وزير خارجية كندا، الأونرابل جون بيرد، موقف كندا بوضوح. لم يتغير هذا الموقف. كذلك ينبغي التأكيد على أن القرار ١٩/٦٧ لم يمنح فلسطين صفة دولة، بل شكل نوعا من الاعتراف بدولة فلسطينية.

ولا تزال كندا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمكن أن تعيش دولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونرحب بمحاولات تشجيع الطرفين على استئناف مفاوضات السلام المباشرة دون تأخير أو شروط مسبقة، وفقا لبيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ونحن نتشاطر الهدف المتمثل في إيجاد حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي سوف يسمح للدولتين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي رأينا، إن السماح للفلسطينيين بالمشاركة تحت اسم دولة فلسطين يحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الوضع

مسألة تتعلق بتطلع مشروع للشعب الفلسطيني وقرار الدول الأعضاء هنا يتعلق بممارسة حقها السيادي والإرادة الحرة.

إن ناميبيا تتشاطر اقتناعاً مؤداه أن تحقيق العدالة والتسوية الدائمة والشاملة لقضية فلسطين التي تمثل لب النزاع العربي الإسرائيلي، مسألة حتمية لإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وما من بديل عن المفاوضات لتحقيق تلك الغاية، غير أن عملية التفاوض لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. وبينما نعرب عن تأييدنا لاستئناف العملية السلمية نحذر بأنه من الضروري ألا تتحول العملية إلى مدار أبدي من دون وجهة. إن التصويت الساحق في الجمعية العامة في العام الماضي أكد الحاجة الماسة إلى استئناف مفاوضات ذات مغزى.

ولا يمكن إحلال السلام الحقيقي إلا إذا اتخذت أطراف النزاع خطوات جريئة تؤدي إلى التمام الجروح النازفة وتصبح إيذاناً بحقبة جديدة يسودها الأمل والتفاؤل. لذلك أتينا هنا اليوم لنعرب عن تأييدنا لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ارتكازاً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية والاتفاقات القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وبالمثل، يؤكد وفدي من جديد حق وتطلع الشعب الفلسطيني المشروع في إنشاء دولته المستقلة، ونأمل في يوم من الأيام أن يوصي المجلس بمنح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

يريد وفدي أن يوضح شيئاً واحداً. إن موقفنا ليس مناهضاً لإسرائيل، ولكنه يعارض أعمالها ليس إلا. وقد اعترفنا مراراً وتكراراً بأن إسرائيل، شأنها شأن أي بلد آخر في العالم لها الحق الكامل في الأمن الكافي. وهذا أمر ينبغي الاعتراف والتسليم به. ومهما يكن من أمر، فإن السعي إلى تحقيق الأمن ينبغي أن لا يكون ذريعة صارخة لانتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ولدينا اقتناع راسخ بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن

القائمة بالاحتلال. وتعتقد ناميبيا أنه لكي تنجح عملية التفاوض، فإنها تتطلب وسيطاً محايداً للسلام وشركاء ملتزمين على استعداد للمضي بها نحو خاتمتها المنطقية. ويبدو حالياً أن هذه العوامل غائبة تماماً، وأن الفراغ يتم ملؤه بالأنشطة السلبية.

في العام الماضي، وبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لصالح منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ولقد أيد وفدي القرار ١٩/٦٧ وصوت لصالحه لأننا لم نر أنه عقبة أمام عملية السلام؛ وكنا نظن أنه سيعززها، وأنه يبعث رسالة واضحة مفادها أن الصبر الدولي كان ينفد تدريجياً. وجرى استقبال تلك المبادرة الهامة من المجتمع الدولي بالاحتفالات السلمية في الأراضي المحتلة، وبمعاقبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للشعب فلسطين.

ولاحظ وفد بلدي أنه بعد هذا التصويت الهام، أعلنت إسرائيل، بتجاهل تام للرأي العام الدولي، عن نواياها للمضي قدماً في خطط بناء مستوطنة تضم أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والأكثر جزءاً منها أشارت إلى بدء التخطيط لبناء عدة آلاف من الوحدات السكنية في منطقة E-1 من القدس الشرقية. إن بناء المستوطنات غير الشرعية وجدار الفصل العنصري لن يعزز أمن إسرائيل، وإنما يشوه دولة فلسطين، مما يسهم في إيجاد بيئة معادية تجعل من المستحيل تحقيق التوصل إلى حل الدولتين. وهذه الأنشطة تخالف أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وتشكل انتهاكات خطيرة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وبصورة مماثلة، نستنكر العمل الذي قامت به الحكومة الإسرائيلية والذي تمثل في عدم تحويل العوائد الضريبية الفلسطينية كعقاب لانضمام فلسطين للأمم المتحدة بصفة دولة مراقبة غير عضو. إن رفع الجمعية العامة لمركز فلسطين

القيادة، غير عابئين بفقدان عدد كبير من الأرواح البشرية وتدمير الممتلكات، الأمر الذي يوافق تعطشهم الشديد للسلطة. حتى ونحن نجلس على هذه الطاولة التي على شكل حدود الحصان في القاعة النرويجية، ندرك بأن الشعب السوري ما برح يكابد صعوبة وعنف بالغين، ومن السخرية أن من ألحق به ذلك هم نفس الذين أدوا القسم لحمايته وضمان رفاه دولتهم. وللأسف، أن العالم يقف عاجزا ونظام الرئيس بشار الأسد يضطهد بوحشية شعبه. فمنذ بداية الصراع قبل ٢٣ شهرا قُتل أكثر من ٦٠.٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين. وقد تضاعف عدد المشردين داخليا والناس الذين فروا من القمع المقترن بالعنف، حيث أن الكثير جدا من السوريين يشعرون بأن الحالة في بلدهم لا تطاق.

لذلك السبب، يتعين على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بالذات، وفقا لمسؤولياته بموجب الميثاق، أن يرتقي إلى درجة أخلاقية أرفع تتمثل في منع وقوع المزيد من قتل المدنيين الأبرياء في سوريا. إذ تتوفر لدى مجلس الأمن خيارات يمكنه اللجوء إليها فيما يتعلق بمسألة سوريا. والخيار الأول الاستمرار في النهج الحالي وهو سير العمل كالمعتاد، حيث أن بعض الأعضاء منشغلين في خدمة مصالحهم وأولوياتهم الاستراتيجية، وتلك ليست خارجة عن معاناة الشعب السورية. أما الخيار الثاني فهو أكثر الخيارات رغبة لدى القطاعات السكانية التي تمثل جميع المشارب، أي وسيلة كسب العيش لا تملحها القنابل والمذابح والمعارك التي تستخدم فيها البنادق والمدفعية. ويجب وإلى الأبد أن تزول صور الأطفال المزعومين في خضم انهيار الجدران والركام وأن تحل محلها ضحكات وابتسامات أطفال سعداء مع أسرهم.

إن بوتسوانا من بين البلدان التي يزيد عددها عن ٥٠ بلدا والتي وقعت رسالة تؤيد إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بها لإسرائيل أن تضمن أمنها هي من خلال إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومجاورة وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دوليا. عندها فقط يمكن للنمر أن يضطجع مع الحمل ويمكن للعجل أن يرعى في نادي الأسود. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية يا سيادة الرئيس أن أعرب عن تقدير وفدي العميق لرئاسة باكستان على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة وهي المناقشة الثالثة حتى الآن تحت رئاستكم.

ومن المطمئن والسار جدا أن مناقشات مجلس الأمن المفتوحة التي تتناول عددا من المواضيع قد أصبحت أمرا مألوفا. وهذه المناقشات تتيح فرصة ممتازة لبلدان مثل بلدي لا تحظى بشرف الخدمة في المجلس للمشاركة في عمله وتشاطر الآراء والمساهمة بطريقتنا المتواضعة في النقاش العالمي.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والعالم يشهد تحولا ذا أبعاد طويلة حفزت عليه موجة المظاهرات والاحتجاجات الثورية والكفاح المشروع من أجل الحرية والانعقاد الاقتصادي حيث قام رجال ونساء وشباب من عامة الناس بالدفاع عن حقوقهم السياسية لتحقيق تغيير في جميع أرجاء الشرق الأوسط.

إن الربيع العربي بعث برسالة قوية وواضحة دوت في جميع أرجاء الشرق الأوسط وخارجه حتى أكثر الأنظمة أنانية لم يعد بوسعها إطلاقا أن تدمر الوضع الراهن لأي فترة زمنية رغم إرادة الشعوب. لذلك من غير المستصوب للذين فقدوا الشرعية في الحكم في أعين مواطنيهم أن يظلوا متشبثين بمراكز

وفي نفس الإطار، تشجع بوتسوانا الطرفين على نبذ العنف والانخراط بشكل إيجابي في أعمال تدعم السلام لا أن تقوضه. ولذلك، يتعين على دولة إسرائيل أن تستجيب للنداءات التي تطالبها بوضع حد لأنشطتها الاستيطانية بغية إعطاء زخم للعملية الدقيقة المتمثلة في إعادة تشكيل اتفاق سلمي.

وختاماً، فإن هذا التغيير الذي يحدث تحولات في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون أكبر مكافأة لأطفال المنطقة الذين يواجهون العنف والمواجهات بشكل مستمر، حتى يتمكنوا هم أيضاً من العيش في سلام وكرامة شأنهم شأن أقرانهم في شتى أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد الحمادي (قطر): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أهنئكم على رئاستكم الحالية لمجلس الأمن وعلى إدارتكم الناجحة لأعماله، بما في ذلك عقد هذه الجلسة. وأشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. وأرحب بمشاركة معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين، في هذه الجلسة.

لقد شهد العام الماضي تطوراً تاريخياً تمثل في تعزيز عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بمنحها صفة الدولة المراقبة غير العضو، وذلك بعد اعتراف غالبية دول العالم بدولة فلسطين. وإن كان هذا الحدث قد جاء متأخراً، إلا أنه وضع المسألة في إطارها السليم، وإن لم يعد ذلك كافياً. فالإجماع الدولي على حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال حل الدولتين يستدعي بكل بساطة الاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ولهذا، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى دعم هذا المسعى.

أود أن اتطرق إلى مسألة ذات صلة بالموضوع، وهي مسألة تبعث على الأسف الشديد، فعلى مر أجيال، لم تثمر عن نتيجة الجهود التي قام بها المجتمع الدولي لإيجاد حل دائم للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. فقد أعربت بوتسوانا باستمرار عن موقفها في سائر المنتديات ومفاده بأن الحل القائم على دولتين هو الحل المجدي. ونؤمن بالتعايش بين إسرائيل وفلسطين والعيش جنباً إلى جنب بوصفهما دولتين ذواتي سيادة لا تتشاطران الحدود فقط بل الرغبة المشتركة في السلام والأمن والازدهار.

إن شعوب الشرق الأوسط، خدمة للسلام ولحماية أرواح المدنيين الأبرياء ومن أجل الأجيال المقبلة التي ينبغي أن لا تعرف العنف، بحاجة إلى التمسك بفضيلة الحوار ورفض حماقة العنف. ولذلك نخض أطراف هذا النزاع على أن تستجمع الإرادة والشجاعة اللازمين لتفكيك جميع الحواجز التي ما برحت حتى الآن تحول دون تحقيق نتيجة متوازنة مقبولة لجميع المعنيين.

من الحتمي أن تحترم وتنفذ بالكامل جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تتعلق بهذه المسألة بالذات. وهذا يقتضي من جميع أطراف النزاع أن تقطع شوطاً طويلاً في تعزيز المبادئ الإنسانية الأساسية والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

إن بوتسوانا تؤيد تأييداً كاملاً تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى تهيئة مناخ مفضل إلى تعزيز المفاوضات، التي ينبغي أن تكون ثمرتها الاعتراف المتبادل وإحلال السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط.

ولهذه الغاية، نود أن نكرر دعوة المجتمع الدولي لكل طرف للوفاء بالتزاماته والعمل بموجب الصكوك الدولية المختلفة، والامتناع عن أي خطوات من شأنها أن تقوض زخم العملية التفاوضية.

السياسات الإسرائيلية الجائرة، فإن استخدام السلطات الإسرائيلية للقوة في كل مناسبة لا يخدم السلام بتاتاً. ولذلك، نتمنى أن تنتهج الحكومة الإسرائيلية الجديدة نهجاً مؤثرياً لاستئناف عملية السلام وتحقيق السلام الدائم والشامل وفق الشرعية الدولية. وفي هذا الصدد، نذكر مجدداً بأن حل الأزمة في الشرق الأوسط يتوقف على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وما بقي من الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل، ووقف تل أبيب لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية.

إن دولة قطر ملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق حتى ينال كامل حقوقه غير القابلة للتصرف. وعلى هذا الأساس، تسهم دولة قطر في جهود إغاثة قطاع غزة الرازح تحت حصار جائر، من خلال العمل على إعادة إعمارته بعد الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي عليه. ونشير، في هذا الصدد، إلى الزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، كأول قائد يزور القطاع المحاصر، للتعبير عن تضامن حكومة وشعب دولة قطر مع الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة، وتعهده دولة قطر بالمساهمة في إعادة إعمار القطاع من خلال إقامة عدد من مشاريع الخدمات الأساسية، بما فيها المدارس والمستشفيات.

لقد بات من الضروري أن توجه رسالة حازمة من مجلس الأمن إلى إسرائيل بإنهاء الحصار الظالم وتجريم قصف المدنيين العزل في القطاع بأعتى الأسلحة.

أما في الشأن السوري، فقد استمع المجلس في الأسبوع الماضي إلى إحاطة إعلامية من السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والسيدة فاليري إموس، منسقة الإغاثة الطارئة، اللتان عبرتا عن فداحة الحالة التي وصل إليها ذلك البلد الشقيق. ولا داعي لأن أعيد وصف تلك الحالة، ولكنني أذكر بأنه في بداية هذا العام، وضعت الأمم المتحدة

وعلى الرغم من ذلك الإجماع الدولي، لم تبد الحكومات الإسرائيلية اهتماماً مخلصاً بتهيئة الظروف المؤاتية لحل الدولتين، أو رغبة صادقة في السلام القائم على ذلك. ولا أدل على ذلك من رد فعل الحكومة الإسرائيلية على حصول فلسطين على صفة الدولة المراقب، بتكثيف وتيرة الاستيطان غير المشروع والتمادي فيه، مما حدا بأربعة عشر عضواً من أعضاء مجلس الأمن إلى التعبير ببيانات حازمة عن رفض تلك الخطوات التي من شأنها تهديد فرص السلام. ومن هنا، ندعو مجلس الأمن إلى التوحد في هذا الشأن، والتعبير عن الإدانة الواضحة للاستيطان الإسرائيلي غير المشروع ودعم عملية السلام على أساس المرجعيات الدولية المعروفة، والوصول إلى إرادة سياسية تدفع نحو حل عادل ودائم.

وبالإضافة إلى الاستيطان، فإن معالجة إسرائيل لمسألة القدس لا تتخذ فرص السلام. ونود هنا أن نشدد مجدداً على أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بهدف تهويد القدس وطمس الهوية العربية والإسلامية لهذه المدينة المقدسة لاغية وباطلة ولا أثر قانوني لها. إن القدس ستظل مدينة عربية إسلامية ومسيحية بمساجدها وكنائسها، وأن لا دولة فلسطينية بدون القدس ولا قدس بدون المسجد الأقصى. وعليه، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد قراراً يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية الظالمة وجميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس العربية بقصد طمس معالمها الإسلامية والعربية.

وفي ظل تعاظم المجتمع الدولي عن معاناة الأسرى الفلسطينيين، قام العديد منهم بالإضراب عن الطعام لتسليط الضوء على معاناتهم. ومن هنا، نطالب بوضع حد لمعاناة الأسرى الفلسطينيين وإلزام إسرائيل بإطلاق سراحهم، كما نطالب بفك الحصار الاقتصادي على الفلسطينيين والإفراج عن أموال السلطة الفلسطينية المحتجزة. وإضافة إلى هذه

بالسكاكين، إلى اغتصاب الحرائر وترويع المواطنين الآمنين، وتدنيس دور العبادة وسلب الممتلكات.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لوفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونرحب بالسيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين، الدولة المراقب، في هذه الجلسة، ونشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، السيد روبرت سييري، على إحاطته الإعلامية أمام المجلس. نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعتقد أن باستمرار التركيز والاهتمام، سوف يجد المجتمع الدولي الحل العادل والسلمي والدائم للتراع.

وفي هذا الصدد ندعو إلى وقف المستوطنات الإسرائيلية. تؤخذ الأراضي الفلسطينية من أجل بناء مزيد من المستوطنات اليهودية على الرغم من معارضة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ومن الأمثلة على ذلك خطة بناء المستوطنات في ما يسمى المنطقة E-1 في فلسطين. وبناء ما يسمى بالحدار العازل، الذي أعلن عن كونه عملاً غير مشروع، مثال آخر على ذلك. هذه الأعمال وما شاكلها لن تؤدي إلا إلى تهديد حل الدولتين وعرقلة عملية السلام وقرارات الوضع النهائي.

تعتقد نيجيريا أن عملية السلام المتوقفة يمكن إعادة تنشيطها عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ونحث المجموعة الرباعية على عدم ادخار أي جهد في سبيل تهئية بيئة مؤاتية لتنشيط تلك المحادثات. وندرك الحاجة إلى وجود الإرادة السياسية، وندعو كلا الطرفين إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات بدون شروط. ولا بد من تغيير الوضع الراهن، ولا

وللمرة الأولى منذ أشهر طويلة، تقديراً لعدد القتلى في سوريا يقارب الستين ألفاً، وقدرت أن عدد اللاجئين السوريين قد يتضاعف ليصل إلى ١ ١٠٠ ٠٠٠ قبل منتصف العام الحالي، عدا عن المشردين داخلياً والملايين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وعدم توفر الطاقة ووقود التدفئة والعناية الصحية الكافية. وكل تلك الأرقام تشير إلى أن العالم يعيش كارثة إنسانية تستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً لحلها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية.

والمسؤول الوحيد عن تدهور تلك الحالة هو النظام السوري الذي قابل إرادة شعبه بأعتى الأسلحة الثقيلة. وقد حاول المجتمع الدولي، بما فيه دولة قطر، دعم حل سلمي للأزمة في سوريا بشتى السبل، بما فيها دعم جهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على أمل أن يستجيب النظام السوري لصوت المنطق. ولكنه يأبى في كل مناسبة أن يكلل تلك المساعي بالنجاح، وإنما استغلها لشراء الوقت والحصول على فرص لمواصلة حله الأمني والدموي. ونشير بالتحديد إلى تصريحات وزارة خارجية النظام السوري التي وصفت الممثل الخاص المشترك بأنه منحاز لما تسميه المؤامرة ضد سوريا. وهذا ما يبرهن على أن النظام السوري غير مستعد إطلاقاً للانخراط إيجابياً مع المجتمع الدولي أو المعارضة.

وختاماً، فإن التقارير التي تحدثت مؤخراً عن استخدام آلة القتل التابعة للنظام السوري مواد سامة في حمص في الشهر الماضي تعيد إلى دائرة الضوء الخطر المحدق المتمثل في استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل نظام أثبت للجميع استهتاره بحياة مواطنيه. فكيف يتورع عن استخدام الأسلحة الكيميائية نظام قتل وشوه وشرذم مئات الآلاف من مواطنيه، ودمر أحياء وقرى بأكملها، وقصف المدارس والجامعات، واغتال المواطنين الذين ينتظرون شراء الخبز أو الوقود، وأطلق العنان لعصابات القتل التابعة له لتركب أفظع الجرائم من ذبح الأطفال والنساء

سيادة في الأمم المتحدة، كما تستحق ذلك عن جدارة. إن ذلك أمر طال انتظاره، ونأمل أن يتحقق هذا العام.

فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، تمنى نيجيريا أن تتحقق التسوية السلمية للأزمة على وجه السرعة، انطلاقاً من عملية مصالحة وطنية يقودها السوريون أنفسهم. وفي وقت يبدو فيه الطريق لحل هذه المسألة مسدوداً في مجلس الأمن ولا يبدو أن المجلس يميل إلى التحرك بسرعة بشأن الأزمة، نرى أن على جميع الأطراف في الصراع ألا تستخدم تلك الحقيقة ذريعة لتدمير بلدها، والتسبب في معاناة تجل عن الوصف للسكان المغلوبين على أمرهم.

ينبغي للمساهمات الخارجية أن تقدم يد المساعدة لأطراف الصراع بدلاً من استقطاب تلك الأطراف ومحاولة تأجيج مشاعرها التي هي في الأصل شديدة المعارضة بعضها لبعض. ونأسف لاستمرار تدهور الحالة في سوريا، ونلاحظ بأسى أن المجتمع الدولي قد أخفق في وضع نهاية له باستخدام أدوات الحوار والوساطة والتوفيق. ونعتقد أن المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الأخلاقية عن كفالة أن تتوقف الحكومة السورية والمتمردون عن جميع الأعمال العدائية من أجل المصلحة العامة للبلد والمنطقة ككل.

يجب العمل على إعادة السلام إلى سوريا، وعلى جميع أطراف الصراع التقيد بسيادة القانون، والتحلي بأسيايات اللباقة ومراعاة معاناة شعبهم. ولذلك ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الطرفين على العمل معاً على حل خلافاتهما بصورة سلمية وأخوية. فلندع الشعب السوري يحل خلافاته بنفسه، وألا يتعدى الجهد الخارجي المساعدة المحايدة والحسنة النية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل إيران أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. أعطيه الكلمة الآن.

بد من إنشاء دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع جارها إسرائيل، داخل حدود معترف بها من جانب بقية العالم، وعاصمتها القدس الشرقية.

الحالة في غزة مدعاة للقلق. لقد أدى الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، بتعطيله للحياة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، إلى تفاقم محنة الشعب، الذي يكابد بشكل يومي. يشكل ذلك الحصار المستمر، الذي يترك الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، لا سيما النساء والأطفال، في فقر مدقع، وصمة في الضمير الجماعي للمجتمع الدولي. إنه ينتهك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقيات الأخرى التي وقعت عليها إسرائيل. ولذلك، ندعو إسرائيل إلى الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات.

وترى نيجيريا أن الحل القائم على وجود دولتين هو الخيار الأفضل لحل النزاع الذي طال أمده في الشرق الأوسط فهو لا يعترف فقط بحق دولة إسرائيل في الوجود، بل بوجودها في سلام وأمن. ولذلك، نردد دعوة السيد سيدي إلى العمل المتضافر بغية إنقاذ حل الدولتين.

ويعتقد وفد بلدي أن الفرصة متاحة لكل من إسرائيل وفلسطين للعيش جنباً إلى جنب بصفتها كيانين مستقلين يتمتعان بالسيادة، ويعتقد أن كلا طرفي الصراع بحاجة إلى إظهار الالتزام الحقيقي بعملية التفاوض. ينبغي أن تعترف فلسطين بحق إسرائيل في الوجود، في حين أن على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأن تتنازل عن القدس الشرقية لفلسطين لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية. في ضوء ذلك، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ صوت وفد بلدي مؤيداً لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو. وتطلع الآن إلى قبول فلسطين دولة عضواً كاملة العضوية ومستقلة وذات

هناك أدلة موثقة جيدا من قبل الهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان عن أن سجلاتها في هذا المجال مشوبة بشكل خطير.

وكندا مثال بارز في هذا الصدد. من المعروف جيدا أن حقوق الإنسان في كندا أنكرت بصورة منهجية على قطاعات كبيرة من سكانها، بصرف النظر عن الأيديولوجية السياسية للحكومات المختلفة والأحزاب السياسية الحاكمة. من الإخفاق في نطاق التزاماتها الدولية، إلى الإخفاق في الإطار الدستوري والتشريعي، والإخفاق في المساواة وعدم التمييز، والحق في الحياة، والحرية وأمن الأشخاص، إلى خذلان الأقليات والسكان الأصليين - يبدو أنه ليس هناك مجال لم تجلب كندا فيه على نفسها العار أمام الإنسانية عندما يتعلق الأمر باحترام حقوق الإنسان. أعتقد أن هذا يكفي هذا المساء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

السيد متقي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفرنسية): أعلم أن الوقت متأخر، وأنا جميعا مرهقون جراء هذه المناقشة الطويلة في هذه القاعة اليوم. تركزت مناقشتنا أساسا على التطورات في الشرق الأوسط. ولكنني أطلب إلى المجلس أن يتحملني بضع لحظات، حتى يتسنى لي أن أرد على ما قاله ممثل كندا بشأن بلدي.

استغلت كندا المجلس مرة أخرى بتوجيه اتهامات نابية تماما إلى بلدي أثناء مناقشة اليوم. أشارت في كلمتها، بصفة خاصة، إلى برنامجنا النووي، الذي يهدف أساسا إلى إنتاج الطاقة والكهرباء. من المؤسف أن ممثل كندا نسي أن يقول إن إسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يمتلك أسلحة نووية. (تكلم بالإنكليزية)

أنتقل إلى الادعاءات المتعلقة بحقوق الإنسان، أود أن أقول، للأسف، إن البلدان التي تزعم أنها صرح الديمقراطية والمدافع عن حقوق الإنسان تعاني من الانفصام السياسي والتلاعب بمسائل حقوق الإنسان لتحقيق أهدافها ذات الطابع السياسي والمتحيز، في حين أنه، على النقيض من ذلك، فإن